Distribution: Restricted | EB 2005/85/R.21/Rev.1 | 8 September 2005
Original: English | البند 14(ب)(ii) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6-8 سبتمبر/أيلول 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية تنزانيا المتحدة

من أجل

برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية: مساندة التنمية الرعوية والزراعية الرعوية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة حافظة الصندوق الحالية iv

خريطة منطقة البرنامج v

موجز القرض vi

موجز البرنامج vii

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق **1**

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية تنزانيا المتحدة 3

الجزء الثاني – البرنامج 6

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 6

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 7

جيم – عناصر البرنامج **7**

دال – التكاليف والتمويل 11

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 14

واو – التنظيم والإدارة 14

زاي – المبررات الاقتصادية **16**

حاء – المخاطر **16**

طاء – الأثر البيئي **17**

ياء – السمات الابتكارية **17**

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني **17**

الجزء الرابع – التوصية **18**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها **19**

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**قروض الصندوق السابقة في جمهورية تنزانيا المتحدة**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**9**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	شلن تنزاني
1.00 دولار أمريكي	=	1055 شلناً تنزانياً
1000 شلن تنزاني	=	0.95 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

السنة المالية

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

خريطة حافظة الصندوق الحالية

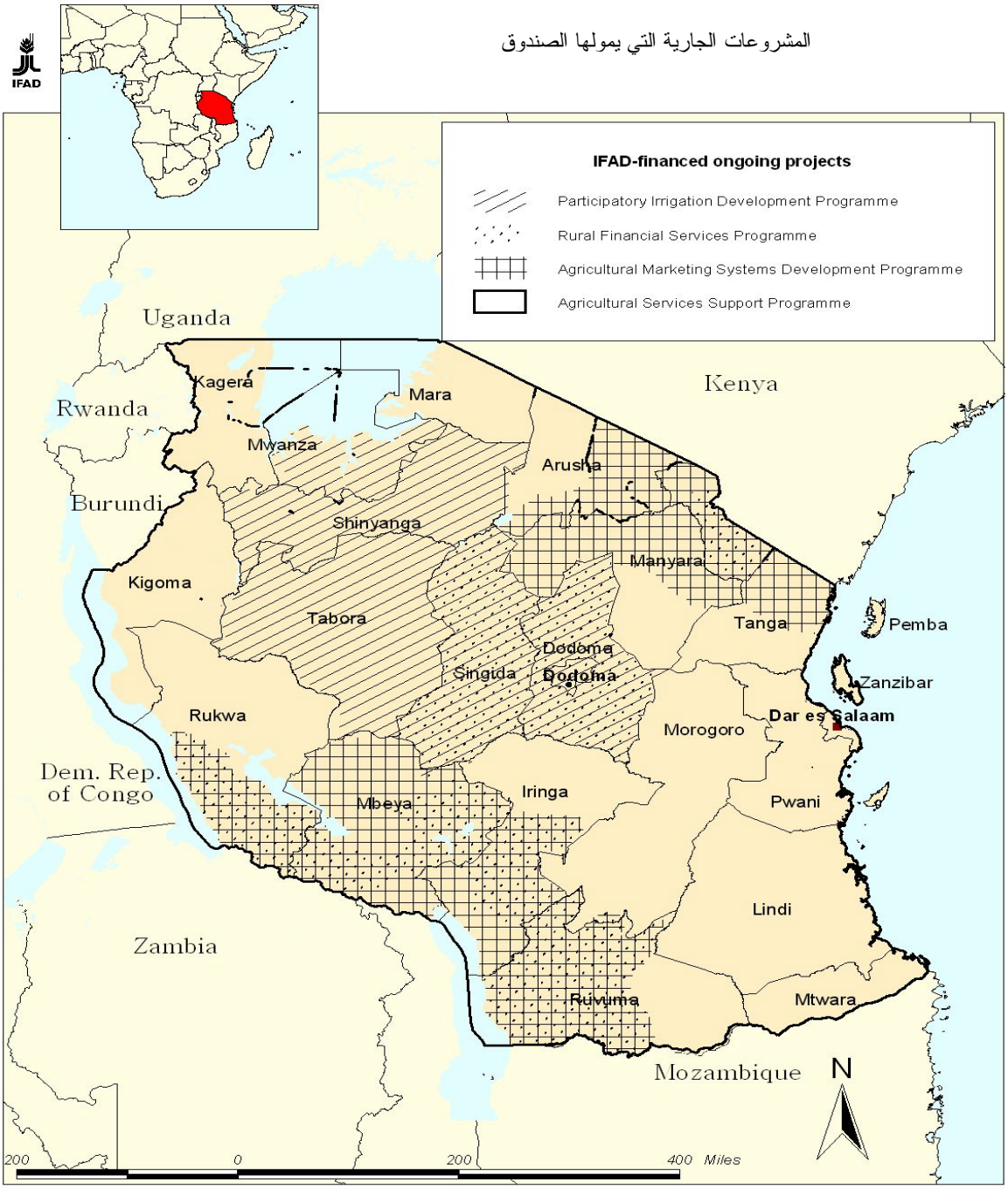

Source: IFAD

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة منطقة البرنامج

Source: IFAD

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية: مساندة التنمية الرعوية والزراعية الرعوية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية تنزانيا المتحدة
الوكالة المنفذة:	وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية في البر الرئيسي ووزارة الموارد الطبيعية الزراعية، والبيئة والتعاونيات في زنجبار
التكلفة الكلية للمشروع:	39.4 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	14.25 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 20.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما فيها فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة
قيمة التمويل المشترك:	4.8 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	3.3 مليون دولار أمريكي 10.1 مليون دولار أمريكي (برنامج مساندة الخدمات الزراعية)
مساهمة المستفيدين:	624.700 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج. من شأن برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية: مساندة التنمية الرعوية والزراعة الرعوية، أن يسهم في تحقيق الأولويات الإنمائية، كما هي محددة في الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، فيما يتعلق بدعم قطاع الثروة الحيوانية الفرعي – بما في ذلك المواشي الصغيرة. الهدف الإجمالي للبرنامج هو الحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، وزيادة الدخل لدى المجتمعات المحلية التي تعتمد اعتماداً كبيراً في معيشتها على المواشي. والأهداف المحددة هي: (أ) تحسين سبل عيش أفقر الرعاة–المزارعين والرعاة؛ (ب) تعزيز قدرة المجتمعات المحلية العاملة في تربية المواشي؛ (ج) تحسين توريد خدمات تنمية الثروة الحيوانية لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ (د) تحسين البنى التحتية لتسويق منتجات المواشي ونظم تسويقها؛ (هـ) تعزيز المؤسسات الوطنية ومؤسسات الحكم المحلي لتقديم خدمات لقطاع الثروة الحيوانية الفرعي. وقد وُضِعَ البرنامجُ في سياق استراتيجية الحكومة لتنمية القطاع الزراعي، وبرنامج تنمية القطاع الزراعي وصُمم لينفَّذَ في بيئة اللامركزية الناشئة في تنزانيا. وسوف يدعم الحكومة في وضع نُهُجٍ للحد من الفقر بإدخال تحسينات على قطاع الثروة الحيوانية الفرعي، وستقوم الحكومة بتعميم النُّهُج الناجحة في البر الرئيسي بموجب استراتيجية وبرنامج تنمية القطاع الزراعي وسلطات الحكم المحلي.

من هم المستفيدون؟ تتألف المجموعة الرئيسية التي يستهدفها برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية من أفقر قطاعات المجتمعات المحلية الرعوية والزراعية الرعوية في أقاليم ومقاطعات مختارة، التي يعتمد سكانها اعتماداً كبيراً على تربية المواشي. ويمكن تصنيف الأسر التي تربي المواشي كرعاة متنقلين؛ أو رعاة شبه مستقرين؛ أو رعاة زراعيين، يمثلون نحو مليون أسرة. وستعطى الأولوية عند تحديد المستفيدين للنساء والشباب والمجموعات المهمَّشة داخل هذه المجتمعات المحلية.

لماذا هم فقراء؟ من الأسباب الرئيسية للفقر انخفاض الإنتاجية وانخفاض متوسط النمو الحقيقي للفرد، الذي يبلغ 0.6 في المائة. ومن بين عوامل الخطورة أحداث غير قابلة للتنبؤ بها (الجفاف، والمرض، وتقلب الأسعار، والصراع الأهلي، إلخ.)، يمكن أن يكون منشأها اجتماعياً–اقتصادياً أو بيولوجياً، أو بيئياً أو سياسياً. وتتوقف القدرة على التصدي لهذه المخاطر على مستوى الموارد، بما فيها اليد العاملة والأرض والمياه والمواشي ورأس المال الاجتماعي والبشري. ومما يذكر أن نحو 1.5 مليون شخص يعيشون وهم يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع أن النساء يرأسن بحكم الواقع 25% من مجموع الأسر، فإن متوسط دخل هذه الأسر أقل من متوسط دخل الأسر التي يرأسها رجال بـ 45%؛ ويقدر أن 69% من الأسر تعيش دون مستوى خط الفقر.

ما الذي سيفعله البرنامج لهم؟ سيضع البرنامج نُهُجاً لزيادة إنتاجية المواشي وزيادة الفرص المتاحة لفقراء الريف لتحسين سبل عيشهم. وسوف يستفيد ما يقرب من 000 213 شخص فائدة مباشرة من الحصول على خدمات إرشاد من مقدمي الخدمات بموجب عقود لمالكي المواشي بالمشاركة في المبادرة المتعلقة بالمواشي الصغيرة؛ ومن الاستثمارات في البنية التحتية للمجتمعات المحلية؛ ومن تحسين خدمات الطب البيطري الوقائية والعلاجية؛ ومن عملية التمكين التي تحسِّن رأس المال الاجتماعي للمجتمعات المحلية وقدرتها على اتخاذ قرارات تؤثر في رفاهيتها. وسوف تستهدف المبادرة المتعلقة بالمواشي الصغيرة أفقر الناس الذين لا يمتلكون أبقاراً في العادة، وفي حالات الفقر المدقع لا يمتلكون

حتى دجاجاً. وسوف تستفيد المجتمعات المحلية المنكوبة أو المهددة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضاً من التعامل مع هذا الفيروس/الإيدز بطريقة منهجية أثناء عملية المشاورات المجتمعية.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ سيكون المعيار الأساسي لاستحقاق المشاركة في البرنامج هو أن يشكل أعضاء جمعيات مربي المواشي القروية، والمجموعات ذات المصالح الخاصة، ورابطات المستفيدين من المياه 70% على الأقل من الأسر صاحبة الحيازات الزراعية الصغيرة. وستتكون استراتيجيات تحديد المستفيدين بتقرير أولويات المقاطعات والأحياء التي توجد فيها نسبة عالية من الفقر. وستشمل الأهداف التي تسعى لتحقيقها إدارة البرنامج تحقيق التوازن بين الجنسين، وإعطاء الأولوية للأسر الرعوية/الزراعية الرعوية الصغيرة والمجموعات المهمشة، وضمان إيجاد توازن بين الأسر صاحبة الحيازات الزراعية الصغيرة والأسر الأخرى، لدى اختيار أهل الرأي من بين المزارعين، مع وجود آليات لضمان حصول أهل الرأي من فقراء المزارعين على كامل سلسلة المنح والخدمات المتاحة.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية تنزانيا المتحدة
من أجل
برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية:
مساندة التنمية الرعوية والزراعية الرعوية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية تنزانيا المتحدة بما قيمته 14.25 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 20.6 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية: مساندة التنمية الرعوية والزراعية الرعوية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتبُ الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - يتناسب النمو الاقتصادي لتنزانيا، ومن ثَـمَّ مؤشرات رفاهها، تناسباً قوياً مع أداء القطاع الزراعي. وتتحدد الآفاق الاقتصادية باحتمالات نمو الزراعة، التي ساهمت بنحو 48% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1997-2001، وتشغِّل 85% من اليد العاملة، ومنها يأتي 73% من مجموع الصادرات و 60% من حصيلة العملات الأجنبية التي تدخل البلد. تدرُّ الزراعة 90% من مجموع دخل أدنى 20% من السكان و64% من مجموع دخل أعلى 20% من السكان. وظل قطاع الثروة الحيوانية الفرعي، رغم إمكانياته الكبيرة، راكداً لأنه لم يدمج بصورة جيدة في نظام الزراعة العام بسبب عدم وجود سياسات وحوافز ملائمة. ومع أن الثروة الحيوانية تشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، (يأتي 40% منها من لحم البقر، و30% من اللبن، والـ30% الباقية من أنواع أخرى، كالمجترات الصغيرة والدواجن) وتدر المواشي 30% من الدخل النقدي لفقراء الريف، وتنتج 70% من البروتين الذي يستهلكونه، وتوفر 20% من فرص العمل المتاحة لهم، فإن القيمة المضافة لهذا القطاع الفرعي لم تزدد خلال العقدين الماضيين إلاّ بنسبة 8% فقط، مقابل 36% للمحاصيل. ومن بين المعوِّقات الرئيسية التي تعوق أداء هذا القطاع الفرعي وسبل عيش الرعاة الزراعيين والرعاة الفقراء: عدم كفاية خدمات الصحة الحيوانية المقدمة؛ والإطار التنظيمي

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

الضعيف الذي فات أوانه؛ وعدم كفاية تعريف وتعيين القوانين والترتيبات المؤسسية المتصلة بالحقوق في الأرض والمياه؛ وضعف الصلات بين المنتجين والأسواق؛ والجفاف وتدهور حالة المراعي. وتوجد إمكانيات كبيرة لإضفاء طابع تجاري على هذا القطاع الفرعي بقيادة الأسواق، يكون مدفوعاً بطلب المناطق الحضرية وإلى حد ما – بطلب البلدان المجاورة. فأعداد المواشي تزداد بواقع 2% في السنة، بينما يتجاوز الطلب على اللحم واللبن المعروضَ منهما بنسبة تصل إلى 4 في المائة.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

2 - كانت السمة الرئيسية لحافظة الصندوق في تنزانيا هي بناء تحالف من الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والجهات المانحة المشاركة بغية تكملة قدرات الحكومة الفنية والإدارية والتسييرية على تنفيذ المشاريع/البرامج وفي الوقت نفسه تحقيق هدف الصندوق الرامي إلى تعزيز السياسات والمؤسسات التي تفيد الفقراء. وقد أدى هذا التعاون التداؤبي حتى الآن إلى: تمكين منظمات المستفيدين قانونياً ومالياً وتنظيمياً في جميع المشاريع التي يمولها الصندوق؛ وإعطاء هذه المنظمات مسؤوليات كبيرة في تخطيط وبرمجة ورصد المشاريع الفرعية، مثل البرنامج التشاركي لتنمية الري، ومشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، ومشروع الإدارة الزراعية والبيئية في إقليم كاجيرا؛ ضمانا لمساهمتها في رأس المال وفي تكاليف التشغيل والصيانة لضمان الاستدامة المالية؛ وتقوية القدرة التنفيذية لمنظمات المزارعين في تخطيط وتنفيذ برامجها (البرنامج التشاركي لتنمية الري، مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، ومشروع الإدارة الزراعية والبيئية في إقليم كاجيرا، وبرنامج الخدمات المالية الريفية).

3 - الدروس الهامة المستفادة من تجربة الصندوق في المشاريع والبرامج التي مولها مؤخراً في تنزانيا هي: (أ) تستدعي استدامةُ عمليات التنمية دمج الأنشطة والطرائق في هيكل سلطة الحكم المحلي؛ والتواؤم مع ترتيبات التخطيط والمَيزنة في الحكومة المركزية؛ وإشراك المجتمع المحلي والنساء ومجموعات المزارعين؛ (ب) إن مستوى النشاط على صعيد سلطة الحكم المحلي ذو أهمية بالغة لنجاح التنفيذ في إطار النظام اللامركزي؛ (ج) عامل النجاح الأساسي هو الأثر الذي يتركها المشروع/البرنامج على سبل العيش والصحة وحالة التغذية وملكية فقراء الريف للأصول؛ (د) ينبغي أن تكون التكنولوجيات والممارسات ملائمة وسهلة التطبيق ومقدوراً عليها مادِّياً وفعالة الكلفة؛ (هـ) ينبغي أن تكون المؤسسات الشعبية للفقراء محور جميع أنشطة التنمية، مع رفع مستوى رأسمالها البشري والاجتماعي لإعطائها قدرة حقيقية على المساومة وحرية التصرف في استعمال الموارد؛ (و) أثبت نهج المجموعة والحد الأدنى للتكاليف نجاحاً في نقل المعلومات من مزارع إلى آخر وتسهيل التدابير الجماعية في الفرص التجارية وفرص زيادة الدخل؛ (ز) أن آليات تحديد المستفيدين بصورة سليمة وتمكينهم وإداراتهم، شروط أساسية لتوجيه الأموال واستخدامها، ولكفاءة التدخلات بالمشروعات؛ (ح) أن تبادل المعارف والشراكة واستخدام الإجراءات التشاركية والقائمة على أساس الأداء للرصد وقياس الأثر، وأُطُر القيد أدوات أساسية للتنفيذ.

4 - ومن بين الدروس الأخرى التي نجمت عن الخبرة في مشاريع إنمائية أخرى ما يلي: (أ) توجد نواقص خطيرة في منهجيات التخطيط الزراعي التي تستخدمها الحكومات المحلية التي يفترض أنها تشاركية؛ ففيما عدا أنشطة المشاريع الجارية أو التي أُنجِزت مؤخراً، فمعظم الخطط الإنمائية للقرى والأحياء والمقاطعات من الأعلى إلى الأسفل

بطبيعتها، أو ذات نوعية بدائية في أحسن الأحوال؛ (ب) توجد نواقص في كتابة التقارير والرصد والتقييم في إطار الحكم المحلي؛ (ج) القدرة المالية لسلطة الحكم المحلي على دعم الإصلاحات وتقديم الخدمات قدرة محدودة جداً؛ (د) ينبغي تغيير موقف سلطات الحكم المحلي تجاه مقدمي الخدمات من القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي ليتسنى تحقيق دور هذه السلطات في الدعم والتشجيع الفعال والرصد والمساندة تحقيقاً كاملاً؛ (هـ) من الضروري جداً إعطاء وقتٍ كافٍ للمنظمات الشعبية لاستيعاب دورها الجديد واكتساب الكفاءة والخبرة؛ (و) إن مجموعات وجمعيات المزارعين، التي تعمل في تضافر مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتقدم خدمات بعضها إلى بعض يمكن أن تكون الركن الأساسي للنمو الزراعي في المستقبل؛ (ز) أظهرت نُهُجٌ من نوع المدارس الميدانية للمزارعين أنها قابلة للتنفيذ عملياً وذات فوائد ملموسة في الإنتاجية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية تنزانيا المتحدة

سياسة جمهورية تنزانيا المتحدة لاستئصال الفقر

5 - في يناير/كانون الثاني 2005، كان عدد كبير ومتنوع من السياسات والاستراتيجيات المترابطة مطبق في تنزانيا. ففي البر الرئيسي كانت هناك الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر (الاستراتيجية الرئيسية للحد من الفقر والنمو الاقتصادي في تنزانيا)؛ والخطة المتوسطة الأجل للنمو والحد من الفقر؛ والاستراتيجية الوطنية لاستئصال الفقر 2010؛ والأهداف الإنمائية للألفية؛ والنظرة الإنمائية 2025.

6 - فيما يتعلق ببرنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية، تشمل الأهداف التشغيلية للاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر ما يلي: تعزيز كفاءة المراعي، وتمكين الرعاة من زيادة إنتاجية المواشي بتحسين إمكانيات الوصول إلى خدمات الطب البيطري، وموارد المياه الموثوقة، وكذلك الاعتراف بالرعي كسبيل عيش مستدام. وتعيِّن الاستراتيجية الوطنية العوامل الرئيسية لتحقيق الهدف المتمثل في زيادة نمو قطاع الثروة الحيوانية الفرعي، الذي يشمل: وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية، ومنظمات المجتمع المدني، ووزارة الأراضي والمستوطنات البشرية، ومكتب رئيس الجمهورية للحكم الإقليمي والمحلي، ومكتب نائب الرئيس، والمجتمعات المحلية. ومن بين استراتيجيات هذا القطاع المستخدمة في تطوير هذا البرنامج استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية، واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي. وكانت السياسة المتعلقة بالتمايز بين الجنسين لعام 2000 أيضاً بمثابة قاعدة تضمن تمكين الفقيرات الريفيات من الوصول إلى أنشطة البرنامج.

7 - **اللامركزية وسلطات الحكم المحلي:**[2] تقوم الحكومة حاليا بإصلاح خدماتها العمومية في البر الرئيسي بناءً، بالدرجة الأولى، على برنامج إصلاح الخدمة المدنية وبرنامج إصلاح الحكم المحلي. وقد ضُعِت خطة العمل والميزانية، يوليو/تموز 1999 – يونيو/حزيران 2004 الخاصة ببرنامج إصلاح الحكم المحلي لتنفيذ القرارات السياسية والاستراتيجية. وكانت هذه الوثيقة تستكمل سنويا على شكل خطة عمل وميزانية سنوية. ويجري التأثير في هذا القطاع

[2] برنامج إصلاح الحكم المحلي: الخطة والميزانية المتوسطتي الأجل، يوليو/تموز 2002 – يونيو/حزيران 2005، مكتب رئيس الجمهورية – الحكم الإقليمي والمحلي، يونيو/حزيران 2002.

أيضاً بواسطة وزارة المالية، والتدفقات المتغيرة للأموال، وآليات الصرف اللامركزية لسلطات الحكم المحلي. وقد صُمِّمَ برنامج تنمية الخدمات الزراعية: الثروة الحيوانية في إطار هذه النُّظُم (اللامركزية) الناشئة، وسيظل يتطور وفقاً للتغيرات حسب الاقتضاء.

8 - كذلك تغيرت سياسات واستراتيجيات التنمية في زنجبار خلال العام الماضي. فوثائق السياسات والاستراتيجيات الأساسية لزنجبار، مثل خطة زنجبار للحد من الفقر الصادرة في يوليو/تموز 2001 والتي تشمل موضوع التمايز بين الجنسين؛ والرؤية الإنمائية 2020؛ وتقرير عن اجتماعات المشاورات للمنظمات الشعبية، والتقييم القطري الموحد لزنجبار لعام 2001، وينبغي اعتبارها وثائق استراتيجية للحد من الفقر توازي وثيقة استراتيجية تنزانيا للحد من الفقر (السابقة على الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر)؛ كخطة تنفيذ مبدئية للرؤية الإنمائية لزنجبار لعام 2020؛ ولسياسة القطاع الزراعي[3].

9 - وضعت الخطة الاستراتيجية لتنمية الزراعة في زنجبار (2005–2010) لتنفيذ سياسات الحد من الفقر الريفي. وتلاحظ الخطة الاستراتيجية أن الزراعة، التي تغلب عليها المزارع الصغيرة، هي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لزنجبار، وتوفر بصورة مباشرة أو غير مباشرة 70% من فرص العمل في الجزيرة. لذلك كانت تنمية القطاع ضرورية جداً لتحقيق التطلعات الاجتماعية والاقتصادية الإجمالية لزنجبار والحد من الفقر. وتشتمل الخطة على ثلاثة ابتكارات أساسية لتنمية الزراعة في زنجبار، وهي: التركيز على الإنتاجية الزراعية والربحية الزراعية المستندتين إلى توجُّه الأسواق، والميزة النسبية، وإيجاد مناخ ملائم للاستثمار، وتنويع المنتجات؛ وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبين المحضِّرين والمنتجين بموجب عقود؛ وتنفيذ الخطة الاستراتيجية بواسطة خطط التنمية الزراعية في المقاطعات، والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي، وصغار المزارعين وصيادي السمك.

أنشطة استئصال الفقر التي تقوم بها أهم الجهات المانحة الأخرى

10 - هناك جهتان ثنائيتان تعملان في القطاع الفرعي للثروة الحيوانية. فقد موَّلت **حكومة هولندا** برنامجاً للتنمية الريفية في المقاطعات، وكانت أيضاً جهة فاعلة رئيسية في نهج مبادرة إدارة البحوث الموجَّهَة إلى الزبائن، وهي مبادرة تابعة لقطاع البحوث. وكذلك موَّلَت مصانع ألبان صغيرة على مدى سنوات طويلة، بما في ذلك إنشاء وحدات لتربية العجول، وتوزيع البقر والماعز الحلوب بالائتمان، وذلك بدعمٍ من الخدمات الميدانية المحسَّنة لصناعة الألبان وتسويقها وتحضيرها. وقد حل محل مشروع تنمية الثروة الحيوانية في كاجيرا ومشروع تنمية الألبان في تانغا اللذين أغلقا الآن، برنامج دعم صناعة الألبان لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج تنمية القطاع الخاص. وتنفذ الحكومة الدانمركية برنامجا لدعم القطاع الزراعي بواسطة **الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية**، هو الآن في مرحلته الثانية، ويعمل في سبع مقاطعات. ويقدم هذا المشروع دعماً للتنمية الزراعية إلى سلطات الحكم المحلي في تخطيط وتنفيذ مشاريع فرعية بصورة تشاركية؛ وفي دعم زراعة القطاع الخاص؛ وفي تطوير صناعة البذور؛ وفي أعمال تطوير السياسات.

[3] أُخِذَت من "سياسة القطاع الزراعي" التي أعدتها وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات، فبراير/شباط 2003.

11 - تشارك المؤسسة الأيرلندية للتعاون الإنمائي الصندوق في تمويل البرنامج التشاركي لتنمية الري، وبرنامج تطوير نظم التسويق الزراعي، كما تعمل في مشروع البحث والإرشاد الموجه نحو الزبائن في المنطقة الشرقية، وكان هذا المشروع في طليعة أساليب التخطيط التشاركي واستخدام مصادر خارجية لتقديم خدمات تقنية واستشارية.

12 - في إطار النهج القطاعي الشامل كان من بين اللاعبين النشطين، بالإضافة إلى الجهات المذكورة أعلاه، مصرف التنمية الإفريقي، والحكومة البلجيكية، وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال آيرلندا)، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ووكالة التعاون الدولي اليابانية، والحكومة السويدية والبنك الدولي، تعمل هذه الجهات المانحة، مجتمعةً، في عدد من الأنشطة من بينها تطوير استراتيجية المساعدة المشتركة، والفريق العامل لقطاع الأغذية والزراعة، وفرق العمل التابعة لبرنامج تنمية القطاع الزراعي، التي تساهم كلها في تنمية القطاع الزراعي.

استراتيجية الصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة

13 - تهدف استراتيجية الصندوق المؤسسية إلى تمكين الفقراء ومنظماتهم من التغلب على الفقر. وفي إطار هذه الاستراتيجية المؤسسية عينت شعبة إفريقيا الشرقية والجنوبية الاتجاهات الاستراتيجية التالية: (أ) توكيد التنمية المؤسسية وإصلاح الإدارة، بما يضمن تمكين الناس على صعيد المجتمع المحلي؛ (ب) تشجيع إقامة شراكات فعالة ومنصفة بين المنتجين الفقراء وفرص السوق، لا سيما مع القطاع الخاص؛ (ج) تنمية الخدمات المالية الريفية؛ (د) تعزيز إمكانيات الحصول المحسَّن والثابت على الأراضي والمياه، وتحسين إدارة الأراضي والمياه؛ (هـ) إنشاء نظام محسَّن لإدارة المعرفة والمهارة ونقل المعلومات والتكنولوجيا؛ (و) تخفيف أثر الصدمات الخارجية، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والاضطرابات والصراعات الأهلية.

14 - عَرَّفَت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي وضعها الصندوق في عام 2003 لتنزانيا ثلاث قضايا كبيرة، هي: البُعد الاقتصادي؛ والبيئة المؤسسية؛ والإطار السياساتي. كما أكدت الوثيقة ضرورة أن تعالج التدخلات القضايا الاجتماعية التي تشمل قطاعات متعددة، ومنها قضايا الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة، والمرافق الصحية، إذا ما أريدَ التأثير في المجموعة المستهدفة. وقد صُممت الاتجاهات الاستراتيجية للاستثمارات، التي وضعها الصندوق لتنزانيا في الأجل المتوسط من أجل تحقيق رؤية الحكومة في الأجل البعيد، التي تتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية. نتيجةً لذلك، تقترح وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أن يعطي الصندوق الأولوية إلى: استراتيجية نمو مناصرة للفقراء، تجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للفقر؛ وتغير تكنولوجي يزيد إنتاج وإنتاجية الأراضي واليد العاملة ورأس المال، باستخدام بذور ومدخلات وممارسات محسَّنة لزراعة المحاصيل؛ ودعم المؤسسات الشعبية للفقراء لتمكينها من التأثير في صياغة السياسة والاستثمارات والخدمات العامة والخاصة. وقد تعلم الصندوق أن نجاح أي تدخل في تنزانيا يتحسَّن عندما يقترن بالأولويات التي وضعها الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة – المياه والصحة والمرافق الصحية. وحيثما أمكن، لابد من تشجيع التمويل المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، على معالجة بعض الأبعاد الاجتماعية الأساسية للفقر.

الأساس المنطقي للبرنامج

15 - إنتاج المواشي جزء هام جداً من الاقتصاد الوطني لتنزانيا في البر الرئيسي وفي زنجبار على السواء. كما أنه يقوم بدور حاسم في دخل الفقراء وأمنهم الغذائي (الذين يقعون تحت خط الفقر في الاحتياجات الأساسية)، والفقراء المدقعين (الذين يقعون تحت خط الفقر في الأغذية)، والنساء. ومن ثم كان في العمل على تحسين نوعية إنتاج المواشي إمكانية للمساهمة بصورة أساسية في النمو الإجمالي لاقتصاد تنزانيا، والحد من الفقر لدى أكثر سكانها الريفيين حرماناً.

16 - توحي الخبرة في تنمية تنزانيا بأنه لكي يوفر العمل في تنمية الثروة الحيوانية أكبر مساهمة ممكنة في الاقتصاد وفي الحد من الفقر، فإن من المرجح أن يؤدي العمل القائم بالدرجة الأولى على السوق وتنمية القطاع الخاص، إلى نتائج وآثار فعالة ذات كفاءة ومستدامة. وتشكل الاعتبارات التالية عناصر رئيسية في تصميم البرنامج: (أ) إلقاء نظرة منهجية شاملة على قطاع الثروة الحيوانية الفرعي بغية تعيين بعض المبادرات التجريبية المترابطة؛ (ب) تدابير داعمة تحسِّن وضع منتجي المواشي، لا سيما المنتجين الصغار والفقراء والنساء؛ (ج) إيلاء انتباه منهجي لقضايا الفقر والتمايز بين الجنسين المتصلة بتنمية الثروة الحيوانية؛ (د) تدابير داعمة تضع تنمية الثروة الحيوانية في يد القطاع الخاص بينما تحد من دور الدولة، لكنها تُقَوّيه، فيما يتعلق بتطوير وتقديم دعم قانوني/تنظيمي وتنسيقي لتنمية الثروة الحيوانية تنميةً تقوم على كاهل القطاع الخاص؛ (هـ) التوافق مع استراتيجية الحكومة وسياستها لتنمية الثروة الحيوانية في تنزانيا؛ (و) التكامل مع هياكل الحكومة وإجراءاتها الراهنة والناشئة لنهج شامل للقطاع بأسره للتنمية الزراعية، بما في ذلك الثروة الحيوانية، مع الانتباه بوجه خاص لتحركات الحكومة نحو اللامركزية؛ (ز) التنسيق والتكامل مع الشركاء الآخرين في التنمية.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

17 - الأقاليم والمقاطعات التي تشملها منطقة البرنامج، من حيث الأولوية التي تعطيها إياها الحكومة، هي جزيرة زنجبار بكاملها، وعلى البر الرئيسي – إقليم سينغيدا (مقاطعات مانيوني، وسينغيدا، وإيرامبا)، وإقليم بواني (مقاطعتا باغامويو وكيباها)، وإقليم دودوما (مقاطعتا كوندُوا ودودوما رورال)، وإقليم مانيارا (مقاطعات كيتيتو وسيمانجيرو وهانانغ)، وإقليم تانغا (مقاطعتا كيليندي وهانديني)، وإقليم موروغورو (مقاطعات موفوميرو وموروغورو وكيلوسا)، وإقليم أروشا (مقاطعتا نغورونغورو ومونديولي)، وإقليم كيليمانجارو (مقاطعة ساهمي)، وإقليم مبيـــا (مقاطعتا تشونيا وامبارالي)، وإقليم إيرينغا (مقاطعة إيرينغا). ويغطي برنامج تنمية الصحة والمياه، الممول بمنحة من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، مقاطعات البر الرئيسي كوندُوا ودودوما رورال في إقليم دودوما ومقاطعة كيتيتو في إقليم مانيارا. وترد أسماء المقاطعات مرتبة بحسب الأولوية: وسيمول هذا البرنامج المقاطعات الاثنتي عشرة الأولى، وبعد ذلك يمكن تطبيق الدروس المستفادة والتطبيقات المجربة على بقية المقاطعات بعمليات حكومية منها، على سبيل المثال، برنامج تنمية القطاع الزراعي، وبرامج التنمية الزراعية في المقاطعات، وسلطات الحكم المحلي.

18 - مع أن البرنامج سيغطي جميع فئات مربي المواشي، فإنه يستخدم أدوات استهداف محددة، ويدعم أنشطة خاصة محددة أهدافها ذاتياً للوصول إلى المستفيدين الرئيسيين منه، وهم صغار المزارعين الذين يعتمدون على تربية المواشي، لا سيما منهم الفقراء (الذين يقعون تحت خط الفقر في الاحتياجات الأساسية) والفقراء المدقعين (الذين يقعون تحت خط الفقر في الغذاء) والنساء. ويستهدف برنامج زنجبار أيضاً الفئات الاجتماعية-الاقتصادية نفسها من بين صيادي السمك، الذين يوجد لديهم عنصر مواشي كبير في سبل عيشهم. ومما يضمن حصول المجموعة المستهدفة الأولى على فوائد البرنامج ما يلي: (أ) تقدم تنفيذ عنصر التمكين كشرط مسبق للدعم التقني لعنصر الثروة الحيوانية؛ (ب) التأكد على دعم أنشطة إنتاج المواشي ذات الأهمية الخاصة والاهتمام الخاص للصغار والفقراء والنساء من مربي المواشي، أي مبادرات البرنامج لتنمية المواشي الصغيرة؛ (ج) إعطاء الأولوية للمقاطعات التي يتفشى فيها الفقر؛ (د) ضمان التوازن التام بين الجنسين في جميع فرق التنفيذ واللجان ومنظمات المزارعين وبرامج التدريب التي يدعمها البرنامج[4]؛ (ه) إعطاء الأولوية إلى المشاكل التي تواجه الأسر التي يرأسها أيتام، أو الأسر المنكوبة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو الأسر المضارة بوجه آخر، لدى الاستجابة التعليمية والتنظيمية التجريبية وسياسة الصندوق في مجال الدعوة والتنظيم والتغيير التشريعي.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

19 - الهدف العام للبرنامج هو الحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخل لدى المجتمعات المحلية التي تعتمد اعتماداً كبيراً في معيشتها على المواشي. وأهداف البرنامج المحددة هي: تحسين سبل عيش أفقر الرعاة- المزارعين الرعاة؛ وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية المشتغلة بتربية المواشي من الناحيتين المؤسسية والتقنية؛ وتحسين تقديم خدمات تربية المواشي إلى أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتحسين هيكل ونظم تسويق المنتجات الحيوانية؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ومؤسسات الحكم المحلي لتقديم خدمات إلى قطاع الثروة الحيوانية الفرعي.

جيم – عناصر البرنامج

20 - سيضم البرنامج خمسة عناصر، هي: (i) التمكين، (ii) الدعم التقني لتنمية الثروة الحيوانية؛ (iii) تنمية الصحة والمياه؛ (iv) دعم الحوار السياساتي والأطر والمؤسسات القانونية والتنظيمية؛ (v) إدارة البرنامج.

العنصر الأول: التمكين

21 - نظراً إلى التزام الحكومة بنهج لا مركزي مدفوع بالطلب تجاه دعم التنمية الزراعية (في البر الرئيسي وفي زنجبار، على السواء)، سيكون لهذا العنصر أولويته في برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية. وسيكون تقدم تنفيذه بموجب معايير مقبولة لدى الصندوق والمؤسسة المتعاونة تمهيدا ضروريا للقيام بأي تدابير بموجب عناصر

[4] تمشياً مع سياسة تنمية قدرات المرأة والتمايز بين الجنسين لعام 2000 وسياسة الصندوق تجاه التمايز بين الجنسين، لن يتلقى أي مشروع فرعي/مؤسسة تمويلاً من الصندوق إلا عندما يتراوح عدد النساء من 30% إلى 35% من أعضائه؛ وأن تكون أدنى نسبة بين النساء والرجال لعضوية المنظمات الشعبية هي 40:60، لكي تصبح النساء جزءاً لا يتجزأ من عمليات رسم السياسة واتخاذ القرارات؛ وأن يكون التدريب على المهارات مشاركة بالتساوي على الأقل بين الرجال والنساء؛ وأن يتم تصميم تكنولوجيا ملائمة لمساعدة النساء على تخفيف أعباء عملهن وتيسير هذه الأعباء، وإدرار دخل أكبر لسبل عيشهن.

البرنامج الأخرى. ولضمان أكبر قدر ممكن من التوافق والتماثل بين برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية والنشاط الآخر المتصل ببرنامج تنمية الخدمات الزراعية في البر الرئيسي وكذلك النهج الناشئ في زنجبار الشامل لكل القطاع، سيمُوَّل هذا العنصر ويُنفَّذُ كجزء من برنامج دعم الخدمات الزراعية[5].

22 - يعرَّف تمكين المزارعين بأنه يتحقق عندما يكتسب المزارعون، (هم في هذه الحالة بالذات مربو المواشي) القدرة على تقرير احتياجاتهم وتطلعاتهم عن طريق مجموعاتهم وشبكاتهم ومنابرهم، ويتولوا السلطة والموارد والقدرة على محاسبة الموردين من القطاعين العام والخاص، والتأثير على ما يقدمونه لتنمية الثروة الحيوانية، مثل الأشغال المدنية والسلع والخدمات. ويلبي هذا العنصر الحاجة إلى تمكين المزارعين الأفراد؛ وتوفير الدعم الحفاز لبدء واستدامة عمليات تدريب المجموعات؛ وتحسين معرفة المزارعين، وقدرتهم على اتخاذ القرارات، والقدرة على التفاعل مع مصادر مدخلات تنمية الثروة الحيوانية؛ ودعم تكوين شبكات المجموعات وجمعيات المزارعين لتحديد أولوياتهم في مجال تنمية الثروة الحيوانية.

23 - كقاعدة عامة، فإن التهميش الاجتماعي والاقتصادي، يزداد سوءاً عندما تتأثر هذه الأسر أيضاً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن ثَمَّ سيستخدم دعم برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية للأسر المنكوبة بهذا الفيروس في تعميم المسائل المتعلقة بمرض الإيدز وتدابير معالجتها باعتبارها قضية شاملة لعدة قطاعات بدلاً من اعتبارها "عنصراً" مستقلاً. وستكون استجابة البرنامج موجهة إلى: تخفيف حدة آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المركز الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة المتأثرة بهذا المرض التي تعتمد على المواشي في كسب عيشها؛ والعمل كحفاز للاستجابات الفعالة لمشاكل سبل عيش هذه الأسر؛ ودمج الاهتمامات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عنصر تنمية الصحة والمياه القائم على المجتمع المحلي؛ وزيادة توسيع نطاق دعم وضع الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاستجابات له في تنمية قطاع الثروة الحيوانية.

العنصر الثاني: الدعم التقني لتنمية الثروة الحيوانية

24 - سيضم هذا العنصر ثلاثة عناصر فرعية، هي: الإنتاج الحيواني، والصحة الحيوانية، والتجارة في الثروة الحيوانية وتنمية الأسواق.

25 - وسيتكون العنصر الفرعي **للإنتاج الحيواني** بدوره من ثلاثة عناصر هي: تحسين الإنتاج الحيواني، وتنمية القطعان الصغيرة، وإدارة المراعي والمسائل المتعلقة بالأراضي.

26 - **سيتولى عنصر تحسين إنتاج المواشي** تمويل: (أ) دراسات نظم الإنتاج الراهنة لصغار مربي الدواجن والمجترات الصغيرة، والخنازير والبقر، لتعيين الأماكن التي يلزم عندها التدخل على مستويات الإنتاج وتقديم الخدمات

[5] لتحسين التداؤب في التنمية الزراعية في تنزانيا ليست نية هذا البرنامج (برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية) أن يقدم تمويلاً موازياً لأنشطة اتُّفق عليها من قبل وأُقرت ومُوِّلت. وفي هذا الصدد، صُمم البرنامج لتقديم قيمة مضافة إلى برنامج مساندة الخدمات الزراعية بواسطة تمويل أنشطة من النوع التجريبي في قطاع الثروة الحيوانية الفرعي، يمكن تطبيقها فيما بعد بواسطة الترتيبات المؤسسية الجديدة عند حدوثها. ونتيجة لذلك فإن عنصر التمكين المشار إليه هو العنصر المموّل بالفعل من قبل برنامج مساندة الخدمات الزراعية في البر الرئيسي وفي زنجبار على السواء.

لبدء تنمية موجهة نحو السوق؛ (ب) إعداد مواد تعليمية عن كيفية تحسين الإنتاج الحيواني (بما في ذلك المواد المتعلقة بتنمية وإدارة المؤسسات التجارية المتصلة بالإنتاج الحيواني) لتدريب المزارعين ومقدمي الأشغال المدنية والسلع والخدمات المتصلة بالمواشي من القطاعين العام والخاص؛ (ج) التدريب قصير الأجل على تنمية المؤسسات التجارية لمقدمي الخدمات المتصلة بالمواشي من القطاع الخاص؛ (د) دعم التلقيح الاصطناعي في زنجبار.

27 - **عنصر تنمية الحيوانات الصغيرة**، ويستند إلى الاعتراف بأن تحسين إنتاج هذه الحيوانات سيسهم بقدر كبير في تحسين معيشة الفقراء من الأفراد والأسر، الذين يشكلون المجموعة الرئيسية التي يستهدفها البرنامج، أي الفقراء، والفقراء المدقعين والنساء. ومحور هذه المبادرة هو تجربة المدارس الحقلية للثروة الحيوانية، بدايةً بتربية الدواجن ثم فيما بعد بتربية الماعز والغنم والأرانب والخنازير.

28 - العنصر الثالث من عناصر دعم الإنتاج الحيواني، وهو أكبر عنصر من الناحية المالية، ويتكون من **إدارة المراعي والمسائل المتعلقة بالأراضي**. وتؤكد سياسة واستراتيجية البر الرئيسي وزنجبار على الاهتمام بتخطيط استخدام الأراضي، لا سيما فيما يتعلق بضمان الحيازة، وحل المنازعات على الأراضي والمياه بين المجموعات ذات المصالح المتنافسة، واستدامة قاعدة الموارد الطبيعية. لذلك، سيعطى التمويل لدعم إدارة المراكز والقرى على تجربة نهج تشاركي للتخطيط لإدارة استخدام الموارد الأرضية والطبيعية، بما في ذلك إدارة المراعي. وسيقدم الدعم أيضاً لتطوير منهجيات تشاركية لحل النزاعات، وعلى مستوى القرى والمقاطعات المنتجة لخطط إدارة استخدام الموارد الأرضية والطبيعية، ولتدريب الميسِّرين الوطنيين على استخدام مثل هذه المنهجيات.

29 - سيتركز العنصر الفرعي **الصحة الحيوانية**، على إيجاد الظروف البيطرية المستدامة لتمكين قطاع الثروة الحيوانية الفرعي من الاستجابة استجابةً مربحةً لنهجٍ للتنمية موجهٍ إلى السوق ومدفوعٍ بالطلب. وسيضم هذا العنصر، على أساس مبادرة تجريبية: (أ) تيسير إنشاء عيادات بيطرية خاصة في ثماني مقاطعات في البر الرئيسي وفي جزيرة بيمبا؛ (ب) تحسين التدريب والممارسة لعمال الصحة الحيوانية المجتمعيين، بواسطة تطوير المناهج الدراسية، وتقديم مجموعات تعليمية مرةً واحدةً للمبتدئين؛ (ج) تشجيع اقتسام تكاليف إصلاح البنى التحتية للصحة الحيوانية بين جمعيات المزارعين مربي المواشي على مستوى المراكز، وبين غيرهم من أصحاب الشأن؛ (د) التجربة الميدانية للتكنولوجيات التي منشأها المجتمع المحلي لمكافحة الأمراض التي تصيب الحيوانات الناقلة أو التي تحملها هذه الحيوانات، والإشراف عليها؛ (ه) مكافحة مرض الالتهاب الرئوي المعدي في الأبقار في البر الرئيسي بالمساهمة في تكاليف عملية تحصين 1.8 مليون رأس بقر لمدة ثلاث سنوات والمراقبة (العلاجية والتحليلية والميكروبيولوجية) وعمليات الكشف على الحيوانات في نقاط تفتيش الصحة الحيوانية لمدة خمس سنوات؛ (و) دعم تدابير المراقبة الوبائية، ووضع ضمانات لجودة أداء مقدمي خدمات الصحة الحيوانية من القطاع الخاص ورصد كفاءتهم؛ (ز) استخدام خبرة البرنامج للمساهمة في تحديث تشريعات الصحة الحيوانية في تنزانيا، بما في ذلك تعريف دور الدولة وتنظيم القطاع الخاص في هذا الصدد.

30 - سيشمل العنصر الفرعي **التجارة في الثروة الحيوانية وتنمية الأسواق**، سلسلة من المبادرات لتقييم الحالة الراهنة لإنتاج المواشي في القطاع الخاص وتسويقه في تنزانيا. وسيكون هناك أيضا تمويل للاحتياجات التنظيمية

والتدريبية والمالية لإقامة عدد من المؤسسات التجارية لتوفير "بذور" للثروة الحيوانية في القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والوطني، لدعم قطاع خاص متماسك ونهج موجه إلى السوق لتنمية الثروة الحيوانية في المستقبل.

العنصر الثالث: تنمية الصحة والمياه

31 - صُمِّمَ هذا العنصر كاستثمار اجتماعي تكميلي في ثلاث من مقاطعات البر الرئيسي سيغطيها برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية. وهو يتكون من عنصرين فرعيين، هما: التنمية الصحية بالاعتماد على المجتمع المحلي، وتنمية المياه.

32 - سيركز العنصر الفرعي **للتنمية الصحية بالاعتماد على المجتمع المحلي** على تمكين المجتمعات المحلية من تحديد المشاكل الصحية التي تواجهها والتغلب عليها باتخاذ تدابير وقائية ملائمة حيثما أمكن. وستوصل المجتمعات المحلية بنظام الصحة الرسمي بتقوية الصلات بين معاوني الصحة في المجتمعات المحلية وموظفي الصحة في المقاطعات. ويتفق هذا النشاط أيضاً مع سياسة الصحة الوطنية. وستكون هناك أربع مجموعات من الأنشطة هنا، هي: (i) تركيب المرافق الأساسية لتجميع مياه الأمطار وتوصيل مياه الشرب؛ (ii) توحيد الأنشطة في مقاطعتي كوندُوا ودودوما رورال، التي نُفِّذَت بموجب مشروع توصيل المياه والخدمات الصحية في المناطق الهامشية الذي موله الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وذلك بتقوية الدعم المؤسسي على صعيد دودوما الإقليمي؛ وتوسيع حملات التثقيف الصحي في مقاطعتي كوندُوا ودودوما رورال؛ وتعزيز الإشراف على الأنشطة البرامجية في مشروع توصيل المياه والخدمات الصحية إلى المناطق الهامشية ورصد هذه الأنشطة؛ (iii) إقامة نظام مراقبة للأمراض الحيوانية، مثل الجمرة الخبيثة والكيسيَّة المذنَّبة في مقاطعتي كوندُوا ودودوما رورال وتنظيم حملات وقاية فيهما؛ (iv) تعزيز نظم تقديم الرعاية الصحية للجماهير والمجتمعات المحلية في مقاطعة كيتيتو.

33 - صمم العنصر الفرعي **تنمية المياه** اعترافاً بأن توفير المياه الآمنة يلعب في الغالب دوراً حفازاً لأنشطة إنمائية أخرى على صعيد القرية، وأنه ضروريٌّ جداً لنجاح نظم الصحة المجتمعية. ولهذا السبب، سيغطي هذا العنصر الفرعي نفس المراكز التي يغطيها العنصر الفرعي لتنمية الصحة الحيوانية بالاعتماد على المجتمع المحلي. وسيسير هذا العنصر الفرعي على نسق منهجية "وامّا" (WAMMA)[6] لتنمية المياه تنميةً مستدامة وتشاركية (أي التخطيط القطري والاستخدام والإدارة)، ويشمل: (أ) تنفيذ نهج "وامّا" بغية تعيين احتياجات المستفيدين من تنمية المياه، وتعبئة مبادرات الاعتماد على الذات على مستوى القاعدة، وتقوية بناء القدرات على صعيدي الإقليم والمقاطعة، لتعزيز عملية اللامركزية؛ (ب) إنشاء قواعد بيانات لموارد المياه في المقاطعات بغية تحديد أولويات لاستخدام موارد المياه وتخطيط تنمية متضافرة مع مختلف الجهات الفاعلة والشركاء، أي دوائر المياه في المقاطعات، والخدمات اللامركزية، والمشغلين والمستخدمين؛ (ج) تنفيذ برنامج لبناء محطات ريفية لتوريد المياه وتدريب المستفيدين على التشغيل والصيانة.

[6] تمثل الحروف (WAMMA) الحروف الأولى من الكلمات (**WA**wezeshaji) ومعناها فريق مع دوائر الحكومة المعنية بالمياه (**M**aji)، والتنمية المجتمعية (**M**aendeleo ya Jamii)، والصحة (**A**fya) والمجتمعات (Jamii).

العنصر الرابع: دعم حوار السياسات والأطر والمؤسسات القانونية والتنظيمية

34 - من المتوقع أن تقدم جميع عناصر برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية خبرتها لحوار السياسات وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية ومختلف المؤسسات المتصلة بمنظمات المستفيدين والخصخصة والتجارة، التي يرجح أن تنشأ نتيجةً لأنشطة البرنامج.

العنصر الخامس: إدارة البرنامج

35 - وُضع ترتيب لتمويل أربعة موظفي دعم تقني – ثلاثة منهم في البر الرئيسي وواحد في زنجبار – وما يرتبط بهم من موظفين مساعدين ومعدات مكاتب وسيارات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم أموال للرصد والتقييم في البرنامج لإجراء دراسات أساسية، واستعراض منتصف المدة، وتقرير إنجاز البرنامج، ودراسات تحليلية تكميلية خاصة لتحسين أداء البرنامج والمساعدة التقنية.

دال – التكاليف والتمويل

36 - بناء على أسعار آخر عام 2004، يقدر مجموع تكاليف البرنامج، بما فيها الاحتياطيات المادية والسعرية البالغ مقدارها 500 909 دولار أمريكي و2.4 مليون دولار أمريكي على التوالي، بمبلغ 39.4 مليون دولار أمريكي. ويقدر عنصر العملات الأجنبية فيه بمبلغ 9.1 مليون دولار أمريكي أو 23% من مجموع تكاليف البرنامج. وتمثل تكاليف الاستثمار البالغة 33.9 دولار أمريكي، 94% من مجموع التكاليف الأساسية، ويبلغ مجموع التكاليف المتكررة 2.2 مليون دولار أمريكي، تمثل 6%، ويبلغ مجموع الضرائب والرسوم نحو 3.3 مليون دولار أمريكي أو 8.4% من مجموع التكاليف.

37 - سيمول البرنامج بقرض من الصندوق قيمته 20.6 مليون دولار أمريكي أو 52.3% من مجموع تكاليف البرنامج؛ وستستخدم منحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، البالغة 4.8 مليون دولار أمريكي (12.1%) لتمويل 81% من عنصر تنمية الصحة والمياه؛ وتقدر مساهمة برنامج مساندة الخدمات الزراعية بنحو 10.1 مليون دولار أمريكي أو 25.6 في المائة؛ وستساهم الحكومة بمبلغ 3.3 مليون دولار أمريكي (8.4%) من تكاليف البرنامج، لتغطية الضرائب والرسوم (دون أن يكون لذلك أي تأثير على الميزانية العامة)؛ بالإضافة إلى مساهمة المستفيدين بمبلغ 700 624 دولار أمريكي (1.6%).

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – التمكين	**6 329.6**	**770.7**	**7 100.3**	**11**	**20**
باء – الدعم التقني لتنمية الثروة الحيوانية					
– الإنتاج الحيواني	5 009.5	1 414.4	6 423.9	22	18
– الصحة الحيوانية	4 735.9	1 564.7	6 300.6	25	17
– إضفاء الطابع التجاري على الثروة الحيوانية وتنمية الأسواق	6 175.2	1 570.3	7 745.5	20	21
المجموع الفرعي	**15 920.7**	**4 549.4**	**20 470.1**	**22**	**57**
جيم – تنمية الصحة والمياه	**3 434.8**	**1 895.5**	**5 330.2**	**36**	**15**
دال – دعم حوار السياسات والأطر والمؤسسات القانونية والتنظيمية	**663.6**	**306.3**	**969.9**	**32**	**3**
هاء – إدارة البرنامج	**1 369.1**	**871.6**	**2 240.6**	**39**	**6**
مجموع التكاليف الأساسية	**27 717.7**	**8 393.4**	**36 111.0**	**23**	**100**
الطوارئ المادية	717.6	191.9	909.5	21	3
الطوارئ السعرية	1 893.2	486.9	2 380.1	20	7
التكاليف الكلية للمشروع	**30 328.4**	**9 072.2**	**39 400.6**	**23**	**109**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		الصندوق		الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة		برنامج مساندة الخدمات الزراعية		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – التمكين	118.0	1.6	-	-	-	-	7 439.3	98.4	-	-	**7 557.3**	**19.2**	817.5	6 621.8	118.0
باء – الدعم التقني لتنمية الثروة الحيوانية															
– الإنتاج الحيواني	701.9	9.9	6 192.9	87.1	-	-	-	-	217.3	3.1	7 112.1	18.1	1 553.9	4 856.3	701.9
– الصحة الحيوانية	769.6	11.3	5 838.0	85.8	-	-	-	-	197.3	2.9	6 804.9	17.3	1 668.1	4 367.2	769.6
– إضفاء الطابع التجاري على الثروة الحيوانية وتنمية الأسواق	693.5	8.0	5 335.3	61.4	-	-	2 655.3	30.6	-	-	8 684.1	22.0	1 756.8	6 233.8	693.5
المجموع الفرعي	**2 165.0**	**9.6**	**17 366.2**	**76.8**	**-**	**-**	**2 655.3**	**11.7**	**414.6**	**1.8**	**22 601.1**	**57.4**	**4 978.8**	**15 457.4**	**2 165.0**
جيم – تنمية الصحة والمياه	887.7	15.2	-	-	4 759.1	81.3	-	-	210.1	3.6	**5 856.8**	**14.9**	2 031.9	2 937.2	887.7
دال – دعم حوار السياسات والأطر والمؤسسات القانونية والتنظيمية	14.4	1.4	986.8	98.6	-	-	-	-	-	-	**1 001.2**	**2.5**	314.8	672.0	14.4
هاء – إدارة البرنامج	112.9	4.7	2 271.4	95.3	-	-	-	-	-	-	**2 384.3**	**6.1**	929.3	1 342.1	112.9
مجموع التكاليف الأساسية	**3 297.9**	**8.4**	**20 624.3**	**52.3**	**4 759.1**	**12.1**	**10 094.6**	**25.6**	**624.7**	**1.6**	**39 400.6**	**100.0**	**9 072.2**	**27 030.5**	**3 297.9**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

38 - ستتم توريدات البرنامج إلى البر الرئيسي بوجه عام وفقاً لأحكام مذكرة التفاهم مع الشركاء في التنمية لصندوق سلة برنامج تنمية القطاع الزراعي. وفي زنجبار تطبق مبادئ الصندوق التوجيهية للتوريد والعتبات والإجراءات التالية: (أ) تطبق العطاءات التنافسية الدولية على كل عقد لتوريد سلع أو خدمات استشارية تقدر بما يعادل 000 100 دولار أمريكي أو أكثر أو لتوريد أشغال مدنية تقدر بما يعادل 000 200 دولار أمريكي أو أكثر؛ (ب) وتطبق إجراءات العطاءات التنافسية الدولية المحدودة لتوريد أشغال مدنية تقدر بما يعادل 000 100 دولار أمريكي أو أكثر ولكن تقل عن 000 200 دولار أمريكي؛ (ج) وتطبق إجراءات العطاءات التنافسية المحلية على كل عقد لتوريد سلع أو خدمات استشارية تقدر بما يعادل 000 20 دولار أمريكي أو أكثر، لكن تقل عما يعادل 000 100 دولار أمريكي، ولتوريد أشغال مدنية تقدر بما يقل عن 000 100 دولار أمريكي، وفقاً لإجراءاتٍ توافقُ عليها المؤسسة المتعاونة.

39 - وفقاً لإجراءات الصندوق المعتادة، سيصرف الصندوق بادئ الأمر حصيلة القرض إلى الحساب الخاص عبر وزارة المالية. وتفتح وزارة المالية حساباً خاصاً لتحويل الأموال إلى وكالة البرنامج الرائدة للبر الرئيسي (وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية) وإلى الوزارة وسلطات الحكم المحلي وفقاً للنُّظُم والإجراءات السارية. وسيسير صرف الأموال في البر الرئيسي على نسق نظام الحكومة على الصعيد الوطني وصعيد الحكم المحلي كجزء من نظام المنح المجمَّعة الناشئ، الذي وضع ضمن برنامج الحكومة لإصلاح الحكم المحلي وبرنامج تنمية القطاع الزراعي. وفي زنجبار ستحول الأموال إلى حساب خاص تفتحه وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات، ويصرف منه بموجب النظم والإجراءات المعمول بها في الصندوق على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وسيتم تجديد موارد كل من الصندوقين على أساس طلبات سحب عادية توقعها وزارة المالية في دار السلام وتوافق عليها المؤسسة المتعاونة. ويُحتفَظُ بكل الوثائق المتعلقة بالإنفاق في مكاتب المقاطعات والمناطق ذات الصلة، مع الاحتفاظ بنسخ منها في مقر إدارة البرنامج، وتتاح لبعثات الإشراف ومراجعي الحسابات، حسب الاقتضاء.

40 - العمل جارٍ الآن على تصميم آلية لتمويل سلة برنامج تنمية القطاع الزراعي. وسيجري أثناء التنفيذ استكشاف إمكانية توجيه أموال إلى البر الرئيسي عن طريق مثل هذه الآلية بمجرد وضعها في صيغتها الرسمية وثبوت صلاحيتها. وفي هذه الحالة، فإن ترتيبات الإدارة المالية المرتبطة بالتمويل الجماعي ستوضح في وثيقة تعرض في حينها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

41 - ستُعَدُّ تقارير فصلية مرحلية في البر الرئيسي، ييسرها نظام التخطيط وكتابة التقارير. وستعد كشوف مالية نصف سنوية وكذلك سنوية موحدة في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء كل فترة وسنة مالية. وتخضع الحسابات الخاصة وحسابات البرنامج لمراجعة حسابات سنوية مستقلة وفقاً للمبادئ التوجيهية للصندوق.

واو – التنظيم والإدارة

42 - ستجري عملية رصد دقيقة للتطورات التي ستحدث أثناء تنفيذ برنامج تنمية القطاع الزراعي، وسيتبنى برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية الآليات/النظم بناء على ذلك. ويمكن دمج صرف الأموال في آلية تمويل سلة برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية عندما تُنشأ الآلية وتبدأ عملها. وتمشِّياً مع التزام الحكومة بتنسيق وترشيد الترتيبات المؤسسية لتنمية الزراعية مع تلافي الهياكل الموازية، والازدواجية، وعدم القابلية للتكرار، سيتم إدراج إدارة البرنامج وموظفيه إدماجاً كاملاً في الهياكل الحكومية للتنمية الزراعية، والإطار التنفيذي اللامركزي الآخذ في الظهور. بناءً على ذلك، تقع المسؤولية العامة على تنسيق البرنامج في البر الرئيسي على عاتق مديرية السياسة والتخطيط في وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية، وستكون الإدارة اليومية لعناصر البرنامج وعناصره الفرعية على النحو التالي: سيدار عنصر التمكين بموجب آليات برنامج مساندة الخدمات الزراعية في وزارة الزراعة والأمن الغذائي؛ ويدار لإنتاج المواشي المحسَّن، وتنمية المواشي الصغيرة، وإدارة المراعي والقضايا المتعلقة بالأرض من قبل شعبة الإنتاج الحيواني في وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية؛ وتقع مسؤولية الصحة الحيوانية المحسَّنة على عاتق شعبة الخدمات البيطرية في وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية. ويدار إضفاء الطابع التجاري على الثروة الحيوانية وتنمية الأسواق من قبل شعبة الإنتاج الحيواني في وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية، باستثناء آليات التمويل – على أساس اقتسام التكاليف – للبنى التحتية لمشاريع التسويق التي تلتمسها جمعيات أصحاب المصلحة والمستثمرون الخاصون، التي ستمُول بواسطة شعبة السياسة والتخطيط في وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية، (بشرط أن ترضى وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية، والصندوق، والمؤسسة المتعاونة عن الترتيبات المستدامة لتشغيل وصيانة البنى التحتية بمعرفة القطاع الخاص) بالتعاون مع مسؤولي الزراعة والثروة الحيوانية في المقاطعات/مسؤولي تنمية الثروة الحيوانية في المقاطعات، على صعيد المقاطعة. وتدار تنمية الصحة على صعيد المجتمع المحلي من قبل مدير الصحة في المقاطعة/طبيب المقاطعة. ويدير تنميةَ المياه مهندس المياه في المقاطعة، بينما تدير شعبة السياسة والتخطيط في وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية دعم الحوار السياساتي، والأطر والمؤسسات القانونية والتنظيمية. سيمول البرنامج ثلاثة موظفي دعم تقني يضع واحداً منهم في كل من شعبة السياسة والتخطيط، وشعبة الخدمات البيطرية، وشعبة الإنتاج الحيواني في وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية، وذلك لإنشاء ما يلزم من مهارات وإجراءات إدارية تتصل بالبرنامج. ومن شأن هذا الترتيب أن يضمن التعميم، ويفترض أن يكون موظفو وزارة المياه وتنمية الثروة الحيوانية، بعد أربع سنوات، في غير حاجة إلى مساعدة من مسؤولي الدعم التقني.

43 - في زنجبار، لا تملك الحكومة الموارد البشرية والمالية اللازمة لاستبقاء مجموعة من فرق التيسير. لذلك يُقترح أن تنتدب وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات مسؤولاً كبيراً مناسباً لتنمية الثروة الحيوانية للعمل في فريق تيسير الخدمات الزراعية لزنجبار، الذي أُنشئ في وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات بموجب ترتيبات لتنفيذ برنامج مساندة الخدمات الزراعية. وسيتم تحقيق المزيد من الدعم الإداري بتعيين مسؤول دعم تقني (تنمية الثروة الحيوانية) بنفس الأحكام والشروط المطبقة في البر الرئيسي. وسيكون فريق تيسير الخدمات الزراعية لزنجبار، الناتج عن ذلك في وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة والتعاونيات، وقد زيدت عضويته قليلاً، مسؤولاً عن الإدارة اليومية لجميع جوانب البرنامج الفرعي من برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية في زنجبار. وستستفيد الوزارة أيضاً من مساعدة تقنية لمدة شهرين ونصف الشهر فيما يتعلق بعقد للإدارة والتدريب في البرنامج.

زاي – المبررات الاقتصادية

44 - وُضِعَت ستة نماذج لأنشطة قطاع الثروة الحيوانية الفرعي في منطقة البرنامج. ويلخص الجدول أدناه نتائج التحليلات لهذه النماذج.

الجدول 3: نماذج الثروة الحيوانية – موجز النتائج

	الدخل السنوي للأسرة (شلن تنزاني)				الاحتياجات من اليد العاملة (شخص/يوم)				مردود عمل الأسرة (شلن/شخص- يوم)			
	بدون البرنامج	مع البرنامج	الفـــارق		بدون البرنامج	مع البرنامج	الفـــارق		بدون البرنامج	مع البرنامج	الفـــارق	
			المبلغ	%			المبلغ	%			المبلغ	%
النموذج 1: تربية تقليدية للبقر	200 902	438 669	237 767	118%	346	388	43	12%	582	1 114	532	91%
النموذج 2: تربية تقليدية للماعز	95 634	193 780	98 146	103%	229	284	55	24%	411	638	227	55%
النموذج 3: أبقار حلوب	74 938	355 813	280 875	375%	48	138	89	186%	1 263	1 943	680	54%
النموذج 4: ماعز حلوب	183 122	340 625	157 503	86%	74	75	1	2%	367	2 181	1 814	495%
النموذج 5: تربية دواجن محلية	2 308	87 904	85 597	3 710%	6	32	25	404%	697	2 713	2 015	289%
النموذج 6: دواجن غربية (بيض)	غير متاح	217 550	217 550	غير متاح	غير متاح	45	45	غير متاح	غير متاح	4 834	4 834	غير متاح

45 - تبيِّن هـذه النتائج أن هناك فرصا لزيـادة البرنامج لدخل المزارعين المشتغلين بتربية الماشية. وباستثناء النموذج 6، لا تشمل النتائج بالاستثمارات الإضافية الكبيرة على مستوى الأسرة، وبالتالي ولذلك يمكن أن تحدث دون حاجة إلى ائتمان. ويزداد دخل الأسرة السنوي زيادة كبيرة في جميع النماذج، فيصل في سيناريو "مع البرنامج" إلى مستويات تتراوح بين 000 90 و000 440 شلن تنزاني (85–420 دولاراً أمريكياً).

حاء – المخاطر

46 - لا يمكن التعبير عن المخاطر التي ينطوي عليها البرنامج المقترح بأكثر من تلك التي تنطبق على برنامج الحكومة لتنمية القطاع الزراعي للبر الرئيسي بشكل عام، والتي ورد ذكرها في الوثيقة الإطارية للبرنامج على الوجه التالي: "أهم الأخطار التي قد تؤثر على نجاح برنامج تنمية القطاع الزراعي التي تم تحديدها في هذه المرحلة، والتي يتناول هذا التقرير تدابير التخفيف منها، تتعلق بما يلي: (أ) الجمود والتعقد المفرطان للبرنامج، وهو ما قد يصيب الشركاء بالإحباط ويدفعهم إلى العمل خارج برنامج تنمية القطاع الزراعي؛ (ب) وجدو وحدات تنسيق مستقلة لتنسيق المشاريع الممولة من الجهات المانحة قد يؤدي إلى تجاوز أو تخطّي آليات البرنامج ومبادئه؛ (ج) عدم تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة قد يضر بالتنسيق؛ (د) العدد الكبير من المقاطعات ومحدودية مواردها قد يعوقان تدوير البرامج الفرعية المزمع تدويرها؛ (هـ) برامج التنمية الزراعية في المقاطعات قد تصبح مفرطة في التعقيد أو مفرطة في الصغر بحيث لا تقدم أساساً منطقياً لاستثمار كبير على الصعيد الميداني؛ (و) قلة مشاركة القطاع الخاص، الذي يمكن أن يتردد في الاستثمار في الزراعة[7]؛ (ز) تنفيذ عنصر التمكين قد يتأخر، مما قد يؤدي بدوره إلى تأخير تنفيذ أنشطة برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية.

[7] برنامج تنمية القطاع الزراعي: وثيقة الإطار والعملية – المسودة النهائية، الموجز التنفيذي، الصفحة ×، جمهورية تنزانيا المتحدة، مارس/آذار 2003.

47 - تصميم برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية متكامل تماماً، وتجنَّب العمل خارج البرنامج أو إنشاء وحدة تنسيق برنامج مستقلة أو موازية. وانتُهِزَت كل فرصة ممكنة لدعم تبادل المعلومات والتنسيق بين أصحاب المصلحة في البرنامج وبين العناصر الأخرى للنُّهُج المتبعة في القطاع بأسره في البر الرئيسي وفي زنجبار. وما زالت القدرة على صعيد المقاطعات تمثل مشكلة، بخاصةٍ مراحل وضع برامج التنمية الزراعية في المقاطعات ودعمها، لكن إذا تمَّ تمكين المستفيدين فإن الاستثمارات في البرنامج يمكن أن تمضي قُدُماً، بل والاستفادة من الخبرة الناجمة عن ذلك في وضع مشاريع التنمية الزراعية في المقاطعات. وأخيراً، فإن "جمود وتعقُّد" برنامج تنمية القطاع الزراعي (كما يتبين مثلاً، من تنظيمه ومن الأشكال التي تبيِّن تدفق الأموال)، قد يؤدي إلى أن تصرف العملية البيروقراطية الانتباه عن الناتج الاقتصادي المتمثل في نمو منتعش ومستدام في القطاع الفرعي للثروة الحيوانية. لذلك يدعو تصميم برنامج تنمية الخدمات الزراعية – الثروة الحيوانية باستمرارٍ إلى مشاركة القطاع الخاص، ويضع ترتيبات لمشاركته، في نُهُجٍ موجهة نحو السوق، لتنفيذ عناصر البرنامج، وبذلك يعالج أيضاً الخطورة الأخيرة المذكورة في الفقرة السابقة.

طاء – الأثر البيئي

48 - اقترحت مذكرة تحديد الأثر البيئي ونطاقه أن يوضع البرنامج في الفئة باء. وتتعلق الحجج التي تؤيد هذا الاقتراح، على وجه الخصوص، بإمكانية مساهمة البرنامج مساهمة كبيرة في تحسين إدارة المراعي ووضع وتنفيذ خطط استخدام الأراضي. فستضع هذه الخطط حدوداً واضحة لاستخدام الأراضي، وتقصر زراعة المحاصيل والرعي على بيئات مناسبة يوجد لكل مجال منهما ميزة نسبية في هذه البيئات، وحماية موارد المياه ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يساهم اتصال المزارعين مربي المواشي، لا سيما الرعاة والرعاة–المزارعين، بالأسواق، وبطرق تحسين وقاية قطعان البقر والحيوانات الصغيرة، في استقرار أعداد رؤوس الماشية وما يترتب على ذلك من أثر إيجابي على البيئة. وبناء على ذلك صَنَّفَ الصندوقُ البرنامجَ في الفئة باء.

ياء – السمات الابتكارية

49 - إن وضع البرنامج في الترتيبات المؤسسية للنُّهُج الناشئة في القطاع بأسره في البر الرئيسي، وتوكيد اللامركزية والتوجُّه نحو السوق، وإشراك القطاع الخاص، والسلسلة العريضة من الأنشطة التجريبية (أي المدارس الحقلية، ولمنهجيات إدارة المراعي وتخطيط استخدام الأراضي، ووضع المناهج التعليمية، ودعم تطوير العيادات البيطرية الخاصة، ونظم مراقبة الأمراض الحيوانية، وتمكين أصحاب المصالح وتطوير المؤسسات المحلية والوطنية للعمل التجاري في تنمية الثروة الحيوانية)، كلها أنشطة ابتكارية نسبياً في سياق جمهورية تنزانيا المتحدة.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

50 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية تنزانيا المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

51 - وجمهورية تنزانيا المتحدة مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

52 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

53 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة عشر مليونا ومائتين وخمسين ألف (14 250 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2045، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 26 أغسطس/آب 2005)

1 - **حسابات البرنامج.** ستفتح الحسابات الجارية التالية بالشلن التنزاني، ويحتفظ بها لدى أحد المصارف التجارية التي يرتضيها الصندوق: ستفتح وزارة تنمية المياه والثروة الحيوانية (الوكالة الرائدة للبرنامج في البر الرئيسي) حسابا لعمليات البرنامج ضمن البرنامج الفرعي للبر الرئيسي (يسمى "حساب برنامج البر الرئيسي")، ليتلقى القرض وعمليات التمويل الأخرى، وللصرف منه على أنشطة البرامج الفرعية المتصلة بدعم حوار السياسات، وعنصر الأطر والمؤسسات القانونية والتنظيمية، وعنصر إدارة البرنامج، طبقا لخطة العمل والميزانية السنوية للبرنامج الفرعي الخاص بالبر الرئيسي، وتفتح وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئية والتعاونيات (وهي الوكالة الرائدة للبرنامج في زنجبار) حسابا لعمليات البرنامج بموجب البرنامج الفرعي الخاص بزنجبار (يسمى "حساب برنامج زنجبار"، ويسمى "حساب البرنامج" عندما يشار إليه بشكل جماعي إلى جانب حساب برنامج البر الرئيسي)، ليتلقى القرض وعمليات التمويل الأخرى وللصرف منه على أنشطة البرامج الفرعية المتصلة بدعم حوار السياسات، وعنصر الأطر والمؤسسات القانونية والتنظيمية، وعنصر إدارة البرنامج، طبقا لخطة العمل والميزانية السنوية للبرنامج الفرعي الخاص بالبر الرئيسي. وسيخول مدير السياسات والتخطيط في الوكالة الرائدة للبرنامج في البر الرئيسي بتشغيل حساب البرنامج الخاص بالبر الرئيسي، كما سيخول مدير برنامج زنجبار بتشغيل حساب البرنامج الخاص بزنجبار.

2 - **المنح الإجمالية.** من أجل تمويل أنشطة البرنامج الداخلة في عنصر تنمية الثروة الحيوانية في البرنامج، ستحول الأموال المتاحة والموارد الأخرى التي تتضمنها خطط العمل والميزانيات السنوية إلى؛ المدير التنفيذي المحلي في كل جهة من جهات البرنامج في البرنامج الفرعي للبر الرئيسي؛ وإلى المسؤول الإداري المحلي لكل جهة من جهات البرنامج في البرنامج الفرعي لزنجبار. ولهذا الغرض: (i) ستحول الحكومة – عن الوكالة الرائدة للبرنامج في البر الرئيسي – المبلغ المدرج في برنامج العمل والميزانية السنوية للبر الرئيسي مقدماً كل ثلاثة أشهر من الحساب الخاص بالبر الرئيسي إلى منحة التنمية الزراعية للجهة المعنية؛ (ii) ستحول الوكالة الرائدة للبرنامج الخاصة بزنجبار المبلغ المنصوص عليه في خطة العمل والميزانية السنوية لزنجبار مقدما كل ثلاثة أشهر من الحساب الخاص بزنجبار إلى الحساب المحلي الخاص بالبرنامج الفرعي لزنجبار المفتوح بمعرفة البرنامج المحلي المعني لأغراض البرنامج.

3 - **الأموال النظيرة.** ستوفر الحكومة أموالا نظيرة من مواردها لتنفيذ البرنامج طبقا لاتفاقية القرض إلى كل من: الوكالة الرائدة للبرنامج للبر الرئيسي فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الخاص بالبر الرئيسي، وإلى الوكالة الرائدة للبرنامج لزنجبار فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الخاص بزنجبار، وإلى السلطات الحكومية المحلية التابعة لهما: (i) قيمتها الكلية 000 900 2 دولار أمريكي تقريباً بالنسبة للبرنامج الفرعي للبر الرئيسي، (ii) قيمتها الكلية 000 395 دولار أمريكي تقريبا بالنسبة للبرنامج الفرعي لزنجبار، في شكل إعفاءات ضريبية طبقا لخطة العمل والميزانية السنوية الخاصة بكل سنة برنامجية، وبحسب الإجراءات المعتادة للمساعدة الإنمائية.

الملحق

4 - **توجيه موارد البرنامج.** ستتولى وزارة المالية في حالة البرنامج الفرعي للبر الرئيسي، والوكالة الرائدة للبرنامج، في حالة البرنامج الفرعي لزنجبار، تحويل المبالغ المتاحة وغيرها من الموارد المنصوص عليها في خطة العمل والميزانية لكل جهة من جهات البرنامج طبقا لمذكرة التفاهم الخاصة بكل جهة، لكي تقوم هذه الأخيرة بتنفيذ البرنامج في محيطها.

5 - **الرصد.** ستقوم الوكالة الرائدة للبرنامج في حالة البرنامج الفرعي للبر الرئيسي، والوكالة الرائدة للبرنامج في حالة البرنامج الفرعي لزنجبار، في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 180 يوما بأي حال من التاريخ الفعلي، بالتوسع في نظام إدارة المعلومات الموجود لديهما والتأكد من أنه يعمل بصورة سليمة، حتى تتمكنا من رصد البرنامج بصورة مستمرة. وستضمن الحكومة أن يكون من بين ما تحتويه نظم الرصد والتقييم للبرنامج، المؤشرات الإطارية الخاصة بنظام الإدارة على أساس النتائج والأثر في الصندوق، وهي المؤشرات التي سيبلِّغها الصندوق إلى الحكومة.

6 - **تقارير مراجعة الحسابات.** ستعتمد الحكومة تعيين مراقب ومراجع عام للحسابات: (i) من الحكومة، في حالة البرنامج الفرعي للبر الرئيسي، (ii) من زنجبار، في حالة البرنامج الفرعي لزنجبار، ليكون مسؤولا عن مراجعة الحسابات والقوائم المالية للبرامج الفرعية المنبثقة عن هذا البرنامج، أو أن تقوم الحكومة – إذا دعت الضرورة – بتعيين مراجعين مستقلين بموافقة مسبقة من الصندوق، تختارهم طبقا للإجراءات والمعايير الموجودة في المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات البرامج في الصندوق (لاستخدام المقترضين) (لعام 2003، مع التعديلات التي قد تدخل عليها من حين لآخر). وسيقوم هؤلاء المراجعون بمراجعة سنوية لحسابات البرامج الفرعية ذات الصلة كما يلي: مراجعة للحسابات والقوائم المالية للبرنامج الفرعي للبر الرئيسي (مراجعة "البر الرئيسي") وأخرى للحسابات والقوائم المالية للبرنامج الفرعي لزنجبار ("مراجعة زنجبار") (ويطلق عليهما معاً "تقارير مراجعة الحسابات").

7 - **ممارسات مكافحة الآفات.** كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة كما تتطلبها المادة 7.15 من الشروط العامة، تحافظ أطراف البرنامج على الممارسات الملائمة لمكافحة الآفات. ولتحقيق هذه الغاية، تكفل الحكومة ألا تشتمل المبيدات الموردة في ظل البرنامج أي مبيدات محظورة بموجب مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر، أو تلك المدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) والجدول 2 (شديد الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996 – 1997 الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

8 - **دعم أصحاب مشروعات التربية الحيوانية.** ستكفل الحكومة عدم تقديم أي دعم من البرنامج إلى أصحاب مشروعات التربية الحيوانية في إصلاح أو إنشاء بنى أساسية للتسويق، بموجب العنصر الفرعي لتجارة الثروة الحيوانية وتنمية أسواقها في عنصر الدعم التقني لتنمية الثروة الحيوانية في البرنامج، إلى أن تعرب الوكالة الرائدة للبرنامج في البر الرئيسي والصندوق والمؤسسة المتعاونة عن رضاها عن تطبيق ترتيبات استدامة لتشغيل البنى الأساسية وصيانتها بمعرفة القطاع الخاص.

9 - **التأمين على موظفي البرنامج.** ستقوم الحكومة بالتأمين على العاملين الرئيسيين في البرنامج ضد الأخطار الصحية والحوادث بما يتفق والأعراف السائدة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية فيها.

الملحق

10 - **التقارير المالية والمادية:** إمتداداً لالتزامات الحكومة بموجب اتفاقية القرض، ستقوم السلطات الحكومية المحلية في كل جهة من جهات البرنامج بإعداد تقارير مالية وتقارير عن سير العمل ورفعها إلى الوكالة الرائدة المعنية في موعد لا يتجاوز شهرا واحدا بعد انتهاء الفترة نصف السنوية والسنوية، حتى يتسنى للوكالة الرائدة المعنية تجميع هذه المعلومات في التقرير العام عن البرنامج الفرعي المعني، كما تقضي بذلك اتفاقية القرض.

11 - **التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين.** ستكفل الحكومة تطبيق المعايير التالية في تحديدها للمشروعات الفرعية/الخطط التي ستدعمها في إطار هذا البرنامج: أن تكون نسبة النساء 30% على الأقل من المستفيدين من الخطة؛ أن تكون النسبة 70 إلى 30 على الأقل بين منظمات المزارعين الشعبية، بحيث يمكن أن تصبح المرأة جزءاً أساسيا في عملية صنع السياسات والقرارات، وأن يقسم التدريب على اكتساب المهارات بالتساوي على الأقل بين الرجال والنساء، وأن تصمم التكنولوجيا المناسبة وتستخدم لمساعدة النساء على تخفيف أعبائهن وتسهيل أعمالهن، وجلب المزيد من الدخل لهن.

12 - **الإعفاءات الضريبية.** ستعفي الحكومة جميع السلع والخدمات المستوردة وكذلك الأشغال المدنية التي تمول من القرض. ولهذا الغرض، ستكفل الحكومة إصدار أي مذكرة أو شهادة إعفاء من الضرائب أو أي شكل آخر من أشكال المراسلات قد يكون مطلوباً للحصول على هذا الإعفاء، في الوقت المناسب، وسوف تسجل قيمة هذه الإعفاءات مقابل التزام الحكومة بتقديم أموال نظيرة بموجب أحكام اتفاقية القرض.

13 - **المشاركة المحلية – البرنامج الفرعي للبر الرئيسي.** ستتوقف المشاركة المحلية الإضافية في البرنامج الفرعي للبر الرئيسي في مرحلة المتابعة (اعتبارا من سنة البرنامج الرابعة) على توافر التمويل.

14 - **التعليق.** إضافة للحالات المنصوص عليها في المادة 12.01 من الشروط العامة، يحق للصندوق:

(أ) تعليق حق الحكومة في طلب السحوبات من حساب القرض، كليا أو جزئيا، طبقا للمادة 12.01 من الشروط العامة في حالة حدوث أي واقعة من الوقائع التالية:

(i) إذا أُدخل أي تغيير على تركيز برنامج تنمية القطاع الزراعي، أو على إطاره أو مضمونه، بطريقة يرى الصندوق أنها لن تحقق أهداف وأغراض البرنامج أو ستخل بأحكام اتفاقية القرض.

(ii) إذا تم إلغاء دليل تنفيذ البرنامج، أو أي مادة من مواده، أو تعليقه أو إيقافه أو تعديله أو تغييره بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا قرر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج.

(iii) إذا ما قدم الصندوق للحكومة إشعاراً بأن، هنالك مزاعم قابلة للتصديق بحدوث ممارسات فاسدة أو مسيئة مما له علاقة بالبرنامج وأن الصندوق قد أخذ علما بهذه الممارسات وفشلت الحكومة في تحري الموضوع بشكل كامل وسريع بالصورة التي يرتضيها الصندوق، أو أنه وبعد ذلك وبناء على نتائج التحريات المذكورة سابقا أو غيرها من المعلومات المتوفرة للصندوق،

الملحق

وبالتشاور مع الحكومة، قرر الصندوق أن مثل هذه الممارسات قد وقعت بالفعل وأن الحكومة قد فشلت في اتخاذ إجراءات ملائمة في الوقت المناسب لمعالجة الموضوع على النحو الذي يرتضيه الصندوق.

(ب) تعليق حق الحكومة جزئيا أو كليا في طلب سحوبات من حساب القرض و/أو حساب المنحة جزئياً أو كلياً إذا لم يتم استكمال تقرير مراجعة الحسابات الخاص بالبرنامج في البر الرئيسي و/أو تقرير مراجعة الحسابات الخاص بالبرنامج في زنجبار بالصورة التي يرتضيها الصندوق في غضون 12 شهراً من انتهاء السنة المالية.

15 - **الشروط السابقة على الصرف.** فيما يلي شرطان محددان سابقان على الصرف من أموال القرض:

(أ) لا يجوز السحب من أجل مصروفات البرنامج الفرعي للبر الرئيسي إلى أن تكون مذكرة التفاهم بين شركاء التنمية في برنامج دعم الخدمات الزراعية في الصندوق (i) قد وقعت من جانب الحكومة والصندوق على الأقل؛ (ii) أن تكون جميع الشروط السابقة على سريان هذه المذكرة (إن وجدت)، قد نفذت بالفعل، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – التصديقات والموافقات اللازمة، وغيرها؛ (iii) أن تكون مذكرة التفاهم بين شركاء التنمية قد دخلت حيز التنفيذ طبقا لأحكامها (بين الحكومة والصندوق على الأقل).

(ب) لا يجوز السحب من أجل المصروفات في برنامج محلي فردي ضمن عنصر الدعم التقني لتنمية الثروة الحيوانية في البرنامج إلى أن يحدث تقدم في تنفيذ الأنشطة الخاصة بعنصر التمكين في البرنامج ضمن هذا البرنامج المحلي بطريقة يرضى عنها الصندوق.

16 - **شروط نفاذ مفعول اتفاقية القرض.** فيما يلي الشروط السابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن يكون الصندوق قد وافق على الصلاحيات لاختيار موظفي الدعم التقني، وأن تكون عملية اختيار هؤلاء الموظفين قد بدأت على أساس هذه الصلاحيات بطريقة يرضى عنها الصندوق؛

(ب) أن تكون الحكومة قد أعدت دليلي تنفيذ البرنامجين الفرعيين للبر الرئيسي ولزنجبار، وأن يكون الصندوق قد وافق عليهما، وأخذت بهما الجهة ذات الصلة بالصورة التي ووفق عليها أساسا بحسب الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية القرض؛

(ج) أن تكون الحكومة قد فتحت – أو تسببت في فتح – الحسابات الخاصة وحسابات البرنامج؛

الملحق

(د) أن تكون الحكومة قد أكدت تعيين مراجعي حسابات البرنامج؛

(ه) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول، وأن تكون كل الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة قد اتخذت لتفويض الحكومة بالتوقيع عليها وتنفيذها؛

(و) أن يكون الصندوق قد استلم من الحكومة رأيا قانونيا صادرا عن المدعي العام للحكومة بشأن المسائل المدرجة في القرض، وأن يقبل الصندوق هذا الرأي شكلا وموضوعاً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Land area (km² thousand) 2002 1/	884
Total population (million) 2002 1/	35.18
Population density (people per km²) 2002 1/	40
Local currency	Tanzanian Shilling (TZS)
GNI per capita (USD) 2002 1/	290
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	4.1
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	5
Exchange rate: USD 1 =	TZS 1 055

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate), 1996-2002 1/	2.4
Crude birth rate (per thousand people), 2002 1/	38
Crude death rate (per thousand people), 2002 1/	18
Infant mortality rate (per thousand live births), 2002 1/	104
Life expectancy at birth (years), 2002 1/	43
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million), 2002 1/	18.14
Female labour force as % of total 2002 1/	49
Education	
School enrolment, primary (% gross), 2002 1/	70 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above), 2002 1/	23
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5), 2002 3/	44 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5), 2002 3/	29 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	4 a/
Physicians (per thousand people), 1999 1/	n/a
Population using improved water sources (%), 2002 3/	68 a/
Population with access to essential drugs (%), 1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%), 2002 3/	90 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports), 2002 1/	15 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 2002 1/	56 a/
Food production index (1989-91=100), 2002 1/	112
Cereal yield (kg per ha), 2002 1/	1 480
Land Use	
Arable land as % of land area, 2002 1/	5 a/
Forest area as % of total land area, 2002 1/	44 a/
Irrigated land as % of cropland, 2002 1/	3 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million), 2002 1/	9 382
Average annual rate of growth of GDP 2/,	
1982-1992	n.a.
1992-2002	4.0
Sectoral distribution of GDP, 2002 1/	
% agriculture	45
% industry	16
% manufacturing	8
% services	39
Consumption, 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	13
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	77
Gross domestic savings (as % of GDP)	10
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports, 2002 1/	875
Merchandise imports, 2002 1/	1 687
Balance of merchandise trade	-812
Current account balances (USD million)	
before official transfers, 2002 1/	-724
after official transfers, 2002 1/	-251
Foreign direct investment, net 2002 1/	240
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP), 2002 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP), 2002 1/	n/a
Total external debt (USD million), 2002 1/	7 244
Present value of debt (as % of GNI), 2002 1/	19
Total debt service (% of exports of goods and services), 2002 1/	9
Lending interest rate (%), 2002 1/	16
Deposit interest rate (%), 2002 1/	3

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2004
2/ United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Amount Approved
Mwanza/Shinyanga Rural Development Project	World Bank: IBRD	World Bank: IDA	HC	13 Apr 78	28 Feb 79	31 Dec 84	L-I-2-TAN	USD 12 000 000
Southern Highlands Smallholder Food Crop Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	05 Sep 85	03 Aug 87	31 Dec 93	L-I-176-TZ	SDR 14 500 000
Smallholder Support Project on Zanzibar	IFAD	World Bank: IDA	HC	13 Sep 89	07 Mar 91	31 Dec 97	L-I-242-TZ	SDR 8 150 000
Smallholder Development Project for Marginal Areas	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 89	05 Oct 90	31 Dec 97	L-S-24-TZ	SDR 11 450 000
Southern Highlands Extension and Rural Financial Services Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	06 Apr 93	30 Jun 93	30 Sep 00	L-I-324-TZ	SDR 11 500 000
Mara Region Farmers' Initiative Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 95	25 Jun 96	30 Jun 03	L-I-400-TZ	SDR 9 650 000
Agricultural and Environmental Management Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 96	10 Sep 97	31 Dec 03	L-I-433-TZ	SDR 10 300 000
Participatory Irrigation Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	08 Sep 99	18 Feb 00	30 Sep 06	L-I-511-TZ	SDR 12 550 000
Rural Financial Services Programme	IFAD	UNOPS	HC	07 Dec 00	12 Oct 01	30 Jun 11	L-I-550-TZ	SDR 12 800 000
Agricultural Marketing Systems Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 01	04 Oct 02	30 Jun 10	L-I-575-TZ	SDR 12 950 000
Agricultural Services Support Programme	IFAD	UNOPS	HC	02 Dec 04	Not yet effective	31 Dec 12	L-I-642-TZ	SDR 17 050 000

Notes: HC = Highly concessional
IBRD = International Bank for Reconstruction and Development
IDA = International Development Association

LOGICAL FRAMEWORK

Key File. Logical Framework and Activities Matrix Programme (Programme Years (PY) 1-8)

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Programme goal To reduce poverty, improve food security and increase incomes among communities with a high level of livelihood dependence on livestock	**Impact (3rd-level indicators)** Those below poverty line go from 48% to 24% by 2010 25% of targeted farming households show improved productive asset ownership by 2010 Child malnutrition (weight-for-age) reduced in 25% of targeted farming households by 2010	National statistics Rural development strategy (RDS) surveys supported, *inter alia,* by the ASDP-L	Political will for progressive public administration devolution; privatization and commercialization continues, and is translated into policy reforms Macroeconomic factors and conditions remain stable and liberal Government maintains vigilance on pandemic livestock diseases
Programme purpose (or development objective, comprising five strategic objectives: (a) improve the livelihoods of the poorest agropastoralists and pastoralists; (b) strengthen the capacity of livestock communities, both institutionally and technically; (c) enhance delivery of (livestock) development services to smallholders; d) improve marketing infrastructure and systems for livestock products; and (e) strengthen national and local government institutions to provide services to the livestock subsector	**Outcomes (2nd-level or headline indicators)** 1. 30% of assisted farmer group members see improved livestock services as contributing to their family food sufficiency and cash income adequacy by PY3, and 70% by PY7 2. 25% of assisted farmers show sustained use of livestock technologies, practices, products and knowledge by PY3 and 75% by PY7 3. 25% of group members fall within specific categories of disadvantaged people, including food-insecure households, women-headed/orphan headed and HIV/AIDS-affected households, and unemployed youth, elderly or disabled people	Surveys and participatory evaluation conducted under RDS and President's Office Regional and Local Government (PO-RALG) supported where required by the ASDP-L and contracted national consultants, firm or institution	Input supply, marketing systems and credit availability respond to higher effective farmer demand Other investments under the ASDP (from other task forces) support objectives of the ASDP-L
Strategic objective A. Empowerment (*demand*)			
Client capacity is improved to articulate demand, usually within a village land-use planning framework but also/or within a common-interest farmer group (such as tick control), to contract livestock husbandry, marketing and animal health control services, and form partnerships with agricultural service providers	**Outcomes (2nd-level or headline indicators)** Livestock farmers and livestock dependent communities learn constructively to demand services and their capacity is build up to manage them sustainably	RoDaS reports	Livestock and mixed farming, including bee-keeping and fishing, are profitable
Outputs Improved capacity of livestock farmer groups	1. **On the mainland**, livestock groups and private ASPs access 25% of total ASDP-L funds through grant mechanisms / service contracts by PY3; and 50% by PY7; 2. 50% of groups and forums have bank accounts with deposits equal to TZS 10,000 per member by PY3; and 75% by PY7; 3. 50% of existing groups plus four new groups per ward/year are listed at the district, and the number of farmers represented by networks or groups doubles by PY3; and 75% of all participating farmers are represented in recognized groups by PY7; 4. **On Zanzibar**: of the farm families in all eight rural districts that receive ASSP coupons at the beginning of PY2, and annually	Baseline studies; PO-RALG monitoring and evaluation (M&E) reports	Coordinated commitment of government interns of empowerment and community development in rural areas

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
	thereafter, at least one third will be livestock keepers benefiting from a combination of support from the ASSP and the ASDP-L.	Stakeholder forum reports, LGA/RDS surveys, farm case studies	
Strategic objective B. Technical Support to Livestock Development			
B.1. Animal production *(supply)*			
B.1.1. Small-stock development			
Development of livestock farmer field schools (LFS) on poultry	1. 150 LFS established 2. 3000 members in LFS 3. Attendance of different classes of the LFS 4. Percentage of women in LFS is 50% or more 5. Percentage of HIV/AIDS-affected household members is at least as high as the percentage for HIV/AIDS in that district 6. 90% of LFS participants continue Newcastle Disease vaccination 7. Chicken mortality reduced to 20% for LFS members	LITI report Report training-of-trainer of (ToT) participants of the LITI/review workshop	Successful linkages to the ASSP and development of the farmer-field school approach in the United Republic of Tanzania
Development of LFS on other smallstock	8. In three regions LITIs offered a ToT course on smallstock and each LFS is offered a trial 9. LFS curriculum for other small-stock (goats, sheep, rabbits, pigs) is developed at contracted ToT institution 10. Capacity of farmers to develop smallholder smallstock management practices has increased 11. Farmers are empowered to demand the services they need to operate the identified smallstock model 12. Number of goats, sheep, rabbits and pigs on the market has increased.	LITI report LITI report Services and inputs requested by LFS and funded through the ASDP-L budget line. These services would be worming, fodder planting material, etc Market information system	
Outputs, Component B.1. Animal production	Improved-capacity livestock farmer field schools, representative of vulnerable sectors of rural society More marketed poultry and smallstock	District agriculture and livestock officer (DALDO) reports	Market for poultry and smallstock remains buoyant
B.1.2., Rangeland management and land tenure			
Outputs Land and natural resource use, and rangeland management plans	1. On the mainland, 72 villages have acceptable land-use plans 2. On Zanzibar 25% of farm families who receive ASSP coupons are be involved in participatory land-use planning	Programme reports M&E reports	Approved land- and natural resource-use management plans (incorporated into DADPs)
B.2. Animal Health (*supply*)			
Improved sector service delivery from both reformed public providers and private/NGO providers is realised	**Outcomes (2nd level or headline indicators)** Pastoralists and agropastoralists better express their animal health requirements. They express these requirements through formal and recognized channels that Government and PSPs respond to, so that livestock owners have better access to sustainable private animal health services. At the same time, public-sector animal health services are delivered, but, where appropriate, through contracted private service providers.		

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Outputs Delivery of appropriate technologies, practices, advice and information in sufficient quantities and range to meet identified farmers' needs. There are seven activities in three main subsectors, namely: 1. **Private**: (a) Facilitating private veterinary services (b) Training and private veterinary supervision of community animal health workers (CAHWs) (c) Cost-sharing of infrastructure rehabilitation with district livestock farmers' associations (d) Overseeing community-based technologies for controlling vectors and vector-borne diseases 2. **Public/private partnership**: (e) Maintaining contagious bovine pleuropneumonia roll-back progressive control in southern districts 3. **Public**: (f) Supporting public-sector activities (g) Supporting regulatory and statutory activities	1. Eight district-wide private veterinary practices on the mainland and one practice on Zanzibar (Pemba) 2. At least two trained and veterinary-supervised community health workers in each of the wards in programme area 3. On-farm/community-based technologies for animal disease control adopted in programme area 4. Interactive contact between LFS and private veterinary practices 5. Five rural veterinary or livestock centres renovated 6. Coordinated contagious bovine pleuropneumonia progressive control through private veterinarians and para-veterinarians 7. Contingency plans for livestock epidemics exotic to the programme areas defined 8. Sanitary and other key livestock vulnerability data collected, collated and analysed in the programme areas (both Zanzibar and on mainland). 9. Modernization of the Zanzibar Animal Resource Management Act and harmonization of veterinary and other livestock legislations between Zanzibar and the mainland 10. Standards and roles of private and state veterinary services defined by the Veterinary Council of Tanzania 11. Status of tuberculosis and brucellosis in agropastoral and pastoral livestock established through targeted surveys. 12. Pro-poor veterinary public health campaign implemented in programme areas to mitigate risk of zoonotic disease spread to pastoral and agropastoral communities	Number of private rural veterinary practices registered by the Tanzanian Veterinary Council (TVC) Number of enlisted CAHW and of TVC inspection reports Reports by private veterinarians, NGOs, DALDO and VICs; number of doses/ treatments; data on animal survival and productivity Reports from livestock farmer field schools, farmer associations Reports from private veterinarians and LGAs on number of vaccinations; VIC surveillance reports and trend analysis of infection rates. DVS animal health reports and submissions to the OIE DALDO, MWLD and MANREC reports Epidemiological and other early warning alerts or newsletters Statutes enacted Manuals and guidelines; accreditation of curricula for veterinary, para-veterinary and CAHW training; numbers registered, enrolled/ enlisted Medical reports on tuberculosis and brucellosis in agropastoralists and pastoralists	Readiness of LGAs to transfer such high volume operations and vaccinations to private veterinary practices ASDP-L support to LGAs to develop facilities and a tendering system that will attract private veterinarians Adequate training of livestock farmers and orientation of livestock farmer associations in business practices, including costing for disease control measures and long-term maintenance of facilities LLFs are active in the same districts served by the private veterinary practice Allocation of funds from government maintained and readiness of MWLD and LGAs to award contagious bovine pleuropneumonia vaccination campaign contracts to private veterinarians. Animal disease contingency plans accepted by the mainland and Zanzibar and national emergency preparedness plans District veterinary officers trained in participatory epidemiology techniques and disease data collection; trained Zanzibari epidemiologist Legislative calendar of Zanzibar House of Representatives National consultancy firm to be contracted by the VCT is specialized in veterinary ethics and differentiation of public- and private-sector roles Readiness of BSF or another donor to cofinance the control of zoonotic diseases in the programme area
Newcastle Disease (ND) vaccination campaign	13. 150 villages attended by CAHW for ND vaccination	Numbers of annual or semi-annual I-2 vaccinations provided by CAHW and number of villages visited by them, recorded in CAHW reports	Adequate training for CAHW Availability of I-2 ND vaccine
Strategic objective B.3. Livestock commercialization and marketing development			
Create an enabling environment for improved livestock marketing	**Outcomes (2nd-level or headline indicators)** Strengthened linkages between producers and markets		
Outputs (a) Assess impact of Tanzania Livestock	(a) Private-sector capacity built up to prepare investment proposals for ASDP funding on the mainland, and for the community livestock development fund on Zanzibar.	Number of eligible proposals DALDO reports and the RoDaS	Demand for livestock products remains buoyant as a result of gradually increasing prosperity

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Marketing Project and Agricultural Marketing Systems Development Programme (b) Establishment of financial mechanism for private stakeholder associations to assist members and the livestock sector (c) Promote and assist private investments in livestock marketing and processing in rural areas (d) Review national policies and regulatory framework and support necessary reform process in the public sector (e) Support market-linked commercial development of the smallholder dairy sector, including production, transport, processing and marketing (f) Assess the opportunities and problems in developing a livestock marketing information system.	(b) Improved access by association members to information on livestock production, processing and marketing (c) Private investment in livestock marketing and processing (d) Consultancy on policy and regulatory framework (e) Private investment in smallholder dairy sector (f) Improved livestock market information system	Number of successful investments Consultancy report Number of successful investments DALDO reports	
Strategic objective B.4. Conservation agriculture			
Assist pastoralists in making the transition to agropastoralism, i.e. settled and more productive agriculture that is more in harmony with their neighbours	**Outcomes (2nd-level or headline indicators)** All farmers in the target districts who use tractor hire services, especially pastoralists, are exposed to the benefits of conservation agriculture. HIV/AIDS-affected families, and women, particularly benefit.	DALDO reports Court cases relating to land and dry-season grazing disputes	District bylaws on land-use and secondary rights are widely disseminated and vigorously enforced. Government/IFAD find a source of grant-funded TA
Outputs Demonstration of tractor-conservation farming techniques on arable areas of existing farms and with private tractor-hire operators	**1st-level results** 2,500 FFS participants are directly exposed to the benefits of tractor-mechanized CA technology; 100 farmers in ten pilot villages receive 100% subsidized conservation agriculture cultivation services on 500 ha of land for demonstration purposes; ten tractor hire operators are trained in a more cost-effective, saleable and profitable service; rangeland management is improved with less degraded arable land and more dry-season fodder.	Technical assistance (TA) reports to DALDO reports	
Strategic objective C. Health and Water Development			
Outputs (a) The installation of water supplies and means for rainwater harvesting where technically justifiable, for human and livestock use where cost is shared by the community and implementation is participatory (b) Consolidation of Water, Sanitation and Health Project in Marginal Areas (WSHPMA) activities in Kondoa and Dodoma Rural districts by: (i) strengthening institutional support at the	Raising the proportion of rural population that has access to safe and clean water from 53% in June 2003 to 60% by 2006; and Reinforcing legal and institutional involvement of local communities and the private sector in developing water supply schemes, and water sources environmental protection. The beneficiaries of the programme will be essentially the populations of the rural areas with no access to good quality water and semi-rural inhabitants in localities where health and sanitation activities (health centres, latrines for schools) need to be implemented. The target group for rural water supply is the village community. It is estimated that about 200 000 people will see their water supply	DALDO reports and the RoDaS would be supported by ASDP-L planning and review workshops for this component; also baseline surveys, impact monitoring studies, a mid-term review and impact evaluations, but all these would serve (and not duplicate) the national monitoring system	That beneficiaries participate and meet management commitments for water supply; that awareness campaigns will convince them of the priority for sanitation; and that regional and district administrations support the programme and its activities.

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Dodoma region level; (ii) expanding health education campaigns in both districts of Dodoma region; and (iii) strengthening supervision and monitoring of the sustained activities from the WSHPMA and the present programme. (c) Establishment of a surveillance system for zoonotic diseases in Kondoa and Dodoma Rural and prevention campaigns for the same by: (i) carrying out a baseline survey to establish the burden of disease among livestock and livestock keepers; (ii) designing and preparation of health education materials for zoonotic diseases; and (iii) organizing health education campaigns in the community to create awareness and define prevention strategies. (d) Strengthening the public health and community health care delivery systems in Kiteto district (in Manyara region) by: (i) strengthening the institution and building the capacity of the regional team; (ii) updating the skills of trained health workers; (iii) comprehensive maternal child health service delivery; (iv) intensifying health education at the health facility level; and (v) introduction of cost sharing at the health facilities and strengthening supervision and monitoring; strengthening of community health care by: • community mobilization and identification of community health workers and TBAs; • establishment of a community HIS; and • establishment of environmental sanitation services and intensifying health education in the community.	capacity improved by the programme. 1. Over 1 019 252 people from three districts (with a greater impact on 152 296 people in Kiteto district) will benefit from improved accessibility and quality of health care. 2. For the first time control of zoonotic diseases among livestock and their keepers will be addressed and controlled, thereby improving the economic value of animals and decreased morbidity of the livestock keepers. 3. Nearly 203 850 women (20% of the total population of women) of childbearing age will benefit from the services of traditional birth attendants (TBAs) and safe delivery. 4. Morbidity due to unsterile delivery should reduce with the promotion of delivery kits and maternal mortality should also decrease with early referral of anticipated complicated cases. 5. Maternal mortality should eventually decrease with the introduction of easily available modern family planning. 6. Over 50 000 children under one year of age (5% of the total population of children under five years of age) will benefit from expanded immunisation services 7. About 200 000 children under five years of age will benefit from improved nutrition and deworming. 8. Improved environmental sanitation would reduce morbidity due to diarrhoeal diseases and malaria in the total population.		
Strategic objective D. Support to Dialogue, Legal and Regulatory Frameworks and Institutions			
Outputs Mainland a) Support to TVC b) Review of national policies on livestock c) Land issues Zanzibar a) Modernization of the Animal Resources	Mainland a) Review curricula and accreditation of service providers; contract with national consultancy firm; workshops; improve VCT information and accounting systems b) Workshops; meetings of agriculture sector lead ministry working groups coordinating unit; International TA; national TA c) Researcher (international); researcher (national); district	DALDO reports and RoDaS. Legislative drafts and the parliamentary calendar. Consultancy reports. Workshop proceedings.	Political willingness for parliamentary approval of legislation continues

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Act b) Review of national policies on livestock c) Land issues	consultation workshops; regional consultation workshops; national consultation workshops Zanzibar d) Contract with national consultancy firm e) Workshops; meetings of ASLM working groups coordinating unit; international TA; national TA f) Researcher (international); researcher (national); regional g) Consultation workshops; island consultation workshops; h) Zanzibar consultation workshops		
Strategic objective E. Programme Management			
Provide mechanisms to ensure sound coordination and quality control	**Outcomes (2nd-level or headline indicators)** Outputs from each component are reported on time and disbursement targets are met and proactive action taken	Funding statements Programme M&E Progress reports	Result –driven management at district, regional and national levels
Subcomponent E.1. Management and Coordination Effective management and coordination of activities, with orientation on impact as well as within the ASDP and ASSP.	**1st-level results** Appropriate institutional structures and capacity to operate the ASDP-L effectively, developed at all levels, e.g. ASDP-L Board established and functioning, ASDP-L HQ/Executive fully staffed, ASDP-L structures/procedures compliant with Local Government Act and regulations	ASDP-L progress reports Budget estimates Level of participation by NGOs in supporting the formulation of village and district level land use management plans (number of NGOs, number of days, whether contracted by District Councils or participated as an additional resource)	Local government capacity, particularly at district level, continues to be strengthened by LGA district development programmes and projects
Subcomponent E.2. Quality control of Services Development of quality control systems	**1st-level results** Quality of services in legal, governance, participatory, technical, environmental terms assured, e.g. speed of contract processing meets targets Targeting of special groups addressed: poverty, gender, HIV/AIDS, and 25% of group members fall within them.	District M&E Court cases analysis showing number of land disputes, around what, and their reduction or increase over time; also the extent of dispute resolution (number of disputes resolved, who is involved in the resolution, and how they were resolved) Beneficiary assessments, group records Representation of women, pastoralists, and HIV/AIDS affected households on Village Land Councils and Village Land Committees	Legal and supervisory processes facilitate service quality delivery
Subcomponent E.3. Planning, Monitoring and Evaluation Timely and comprehensive plans and reports	**1st-level results** Participatory M&E system effective based on group, subproject, service contract level recording, compliant with local government reform programme system, with feed-back adjustment to the ASDP-L workplan at national, zonal and local levels. Integration of RIMS Beneficiary groups monitor and evaluate own progress against self-developed criteria, and use lessons learned	ASDP-L records Annual review Beneficiary case studies	Systems fully incorporated in emerging systems developed by PO-RALG

APPENDIX IV

ORGANIGRAMMES

Chart 1: Organization Structure of Ministry of Water and Livestock Development (MWLD), Mainland

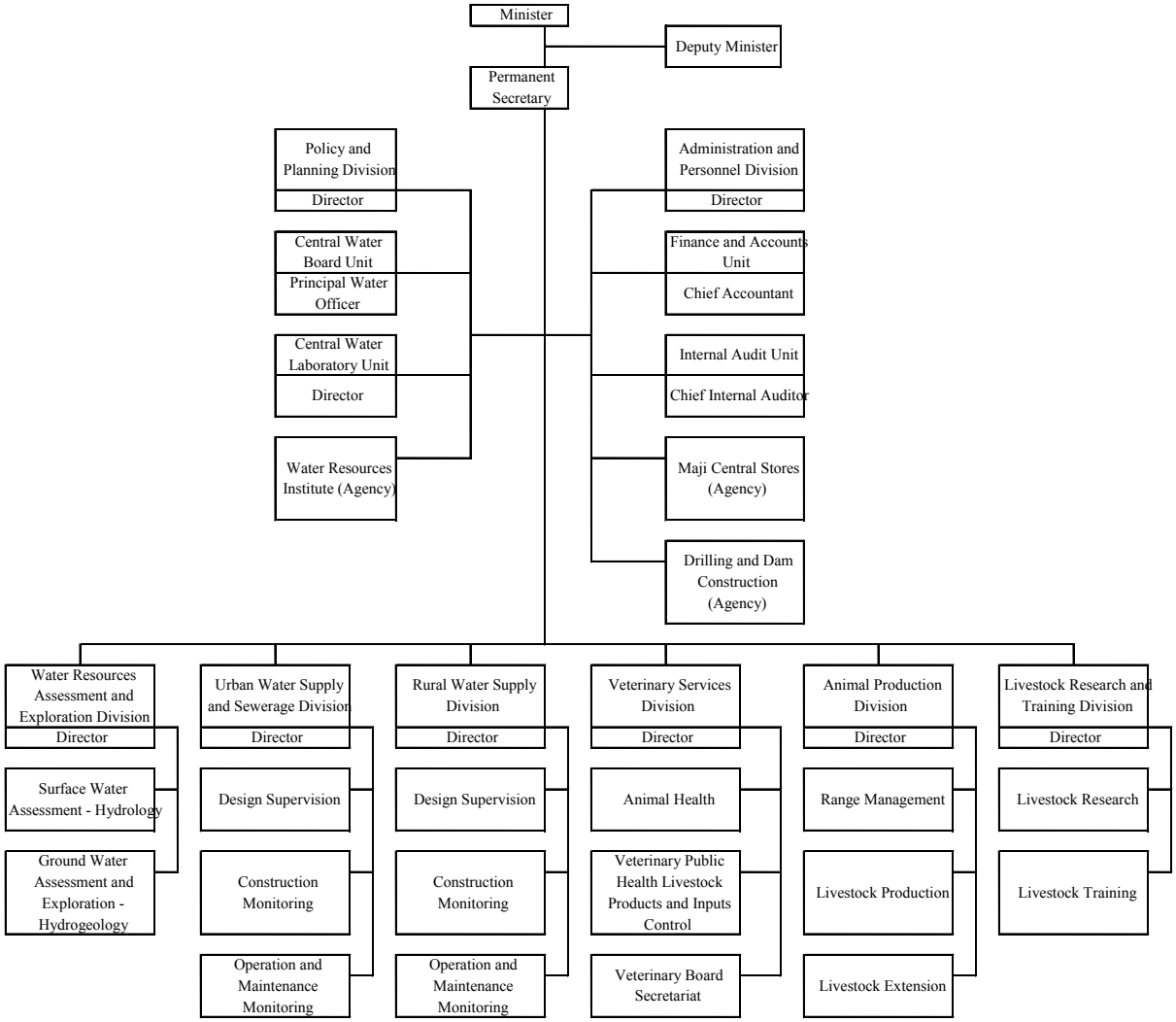

APPENDIX IV

Chart 2: Organization structure of the Ministry of Agriculture, Natural Resources, Environment and Cooperatives (MANREC), Zanzibar

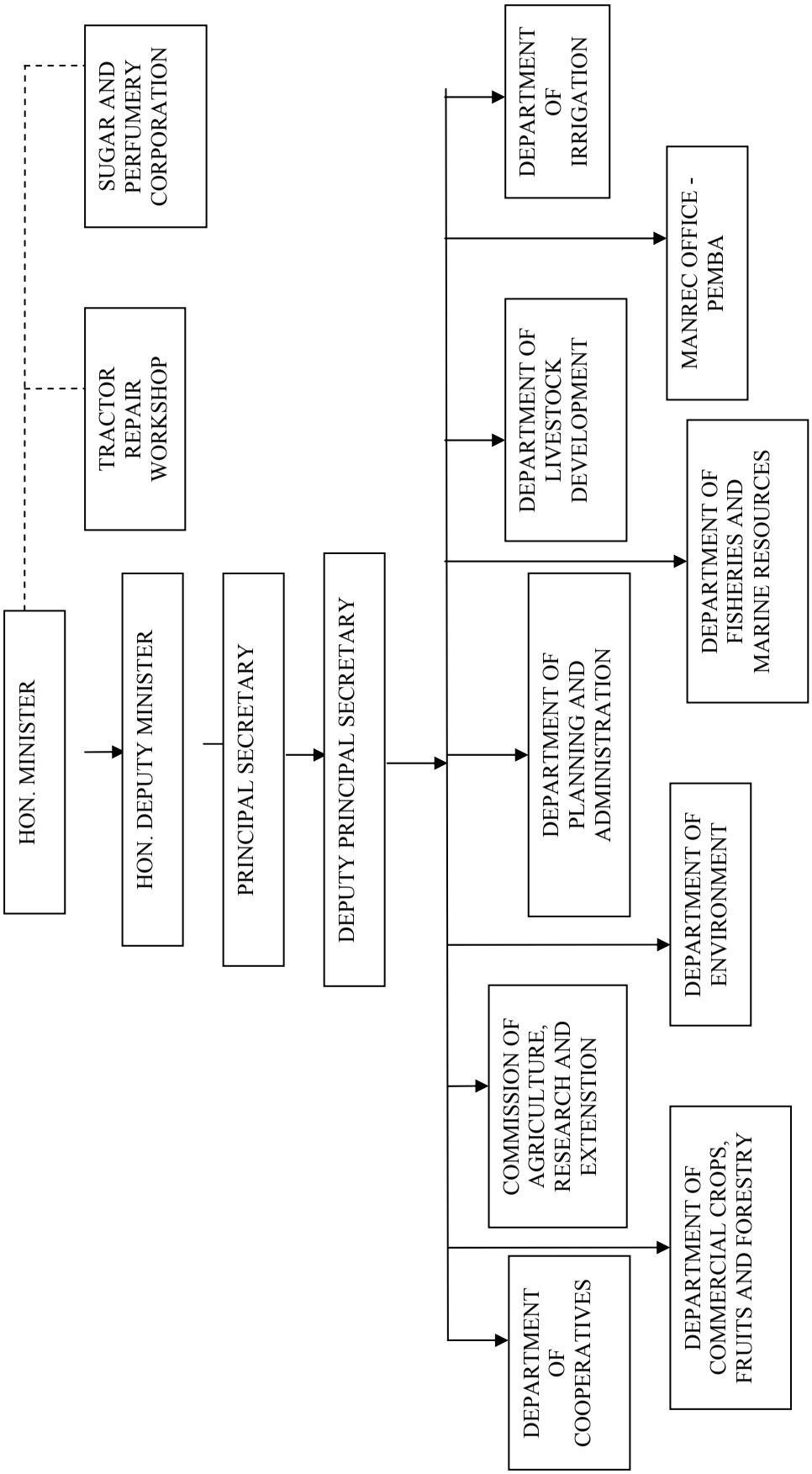

APPENDIX IV

Chart 3: Flow of Funds